جـامعة زيان عـــاشور – الجلفـة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التحول في العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية 2010-2021

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
إبراهيم نورالدين

إشراف الأستاذ:
أ.العطري الميلود

لجنة المناقشة

د. بن غربي الميلود..... رئيسا

أ. العطري الميلود.....مشرفاً ومقرراً

د. بوسعيد عبد الحق.....ممتحنا

السنة الجامعية 2021–2022

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا على عظيم فضله، لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي آمل أن يكون في المستوى المطلوب.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صل الله عليه وسلم.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ العطري ميلود الذي تشرفت بالعمل تحت إشرافه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة وتقييم هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور الجلفة.

المقدمة

المقدمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين "اعتبروا ضمان ظروف البقاء والاستمرار" أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، وتعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر زخما في الوقت الراهن نظرا لما تمثله الظاهرة من أهمية بالنسبة لكل من الأفراد والشعوب والدول.

وقد شهد حقل الدراسات الأمنية تحولات عميقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي أعقبها تفكك الاتحاد السوفياتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد العالمي، مما أثر على توازنات القوى الدولية، وقد فرضت الهيمنة تشكيل نظام عالمي جديد في شكل عالم أحادي القطبية وعُرف هذا النمط بالعولمة، التي أثرت بشكل كبير في حقل العلاقات الدولية والنظريات المفسرة لها، ونخص بالذكر النظريات المفسرة لظاهرة الأمن الدولي، فبعدما كانت هذه النظريات ترى أن الدولة هي الفاعل الوحيد وهي مصدر التهديد والخوف للدول الأخرى، ظهرت نظريات جديدة ترى بأن هناك فواعل متعددة من غير الدول قد تكون مصدراً لتهديد الدول وأنظمتها الأمنية، كما تعددت مستويات التحليل من مستوى الدولة، إلى مستويات متعددة أخرى منها الفرد كمستوى أقل، والمستوى الإقليمي والدولي كمستوى أعلى.

وفي دراستنا هذه سنركز على المستوى الإقليمي، لتسليط الضوء على مدى التفاعل الأمني الحاصل بين الدول المرتبطة إقليميا، وقد أسهم باري بوزان في الإثراء النظري للإقليمية بطرحه لنظرية مركب الأمن الإقليمي، التي من خلالها يفسر التفاعل الأمني داخل الفضاء الإقليمي الواحد وإمكانية انسياب التهديدات الأمنية لتخترق حدود الدول المجاورة.

التعريف بالموضوع:

جاءت دراستنا هذه والموسومة ب "التحول في العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية 2010-2021"، لتسليط الضوء على العقيدة الأمنية والعسكرية للجزائر التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين نظرا للنقاشات الدائرة حولها مؤخرا، ومدى تأثرها بالتحولات الجيوبولتيكية التي أوجدتها العولمة في شكل تهديدات أمنية ذات بعد وطني إقليمي ودولي، بالتركيز على الفترة الممتدة من

2010 إلى 2021 نظرا للتحول الحاصل جراء أحداث الحراك الشعبي المطالب بالتغيير في 2019، ومن أجل توضيح التطور الحاصل على العقيدة العسكرية وتصورات السياسة الأمنية قبل الحراك وبعده، أي بين حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة والرئيس الحالي عبدالمجيد تبون.

وقد عرف الفضاء الإقليمي الجزائري تحولات جيوبولتيكية في السنوات الأخيرة، ارتبطت هذه التحولات بسلوك أطراف مختلفة منها الدولاتية وغير الدولاتية في البيئة الإقليمية للجزائر، مما أفرز تعدد الديناميكيات الأمنية المشكلة من المخاطر والتهديدات العابرة للحدود، فالجزائر كدولة متوسطية، مغاربية عربية مسلمة إفريقية، عاشت ولا تزال تعيش في بيئة جيوبولتيكية وايديولوجية معقدة، متأثرة بجميع النزاعات والتحولات والتذبذبات التي شهدتها المنطقة، خاصة بعد أحداث حراك الربيع العربي الذي أفرز حالة من الفراغ الأمني داخل الدول التي شهدت تلك الأحداث، كما أن هذا التعقد ناتج عن التموقع في محور الفضاء المغربي والمتوسطي والعمق الاستراتيجي نحو إفريقيا، والامتداد نحو العالم العربي.

أهمية الموضوع:

إن ما يفرضه الواقع الأمني للجزائر وما يحيط بها من تحولات إقليمية ودولية أفرزتها العولمة على شكل تهديدات أمنية، تمثل مواجهتها تحديا حقيقيا أمام العقيدة العسكرية الجزائرية، هذا ما يستوجب ضرورة دراستها وتحليلها بدقة، وتسليط الضوء على مدى تكيفها مع التحديات الأمنية التي فرضتها العولمة، خاصة بعد تغير السلطة الحاكمة في الجزائر، والتوجه نحو فكرة بناء الجزائر الجديدة كقوة الإقليمية نافذة في المنطقة، ما يجعل هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على المستوى العلمي الأكاديمي، والتطبيقي العملي وهذا ما سنوضحه فيما يلي.

الأهمية العلمية:

تستند دراسة وتحليل السلوك الأمني والظواهر الأمنية للدول بالضرورة إلى دراسة مبادئها الأمنية وعقيدتها العسكرية، من خلال هذا فالعقيدة العسكرية هي المنطلق الذي ينطلق منه الباحث في دراسة السلوك الأمني للدولة والاستراتيجيات الأمنية المنتهجة لمواجهة مختلف التهديدات، وعليه تكمن الأهمية العلمية لدراستنا هذه في دراسة وتحليل العقيدة العسكرية الجزائرية وتفاعلها مع التحديات الأمنية بمختلف

أنواعها خاصة منها التهديدات اللاتماثلية التي ظهرت في الجوار الإقليمي جراء حالة الفراغ الأمني الذي عرفته بعض دول المنطقة.

الأهمية العملية:

كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على الإمكانات العملياتية والعسكرية للجزائر، والدور الذي تلعبه القوات المسلحة الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية في ظل تطور العقيدة العسكرية الجزائرية، والتحول النسبي من سياسة عدم التدخل في شؤون دول الجوار، إلى التعديل الدستوري الذي يتيح إمكانية إرسال وحدات من الجيش خارج الحدود بضوابط حددها الدستور.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم التهديدات الأمنية التي تمثل تحديا للأمن الوطني الجزائري.
- محاولة تقديم صورة شاملة حول التطور الذي مس العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد.
- تقديم إضافة علمية أكاديمية في مجال دراسة الظواهر الأمنية خاصة بعد ما شهدته المنطقة من أزمات وجب دراستها وتحليلها لمعرفة أسبابها دوافعها وأبعادها.
- الأخذ بالدراسة والتحليل لمدى تأثير التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري.
- محاولة لإعطاء نظرة شاملة على المنظومة العسكرية للدولة ومدى استجابتها ميدانيا لمواجهة التهديدات المحتملة.

أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع أولا بحكم التخصص المدروس وهو الدراسات الاستراتيجية والأمنية والشغف العلمي الذي يدفع إلى البحث والتحليل.
- كما تتجلى الأسباب الذاتية في الميولات الشخصية للطالب، فيما يخص دراسة المواضيع المتعلقة بالأمن الوطني الجزائري بحكم روح الانتماء للوطن.
- محاولة إبراز تطور العقيدة العسكرية عبر مختلف المراحل المفصلية التي شهدتها الجزائر لتتوافق مع الأحداث الحاصلة في كل مرحلة.

– النقاش الذي دار حول التعديل الدستوري خاصة في شقه المتعلق بمهام الجيش خارج الحدود، وما صحبه من محاولة بعض الأطراف في الداخل والخارج استغلال الفرصة لضرب أمن الجزائر، بإيهام على الرأي العام على أن هذا التعديل يخدم مصالح دول أجنبية، لذا وجبت تحليل الموضوع لتبيان مختلف أبعاده.

– محاولة إثراء الحقل المعرفي المتعلق بالمواضيع ذات الصلة خاصة ما تعلق منها بالأمن الوطني والعقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية.

الإشكالية:

تبنت الجزائر منذ الاستقلال عقيدة أمنية وعسكرية تتماشى مع طبيعة التحديات والتهديدات التقليدية، ولم تستوعب جحم التهديدات الجديدة الغير دولاتية التي ظهرت على الساحة الدولية إلا مؤخرا، بعدما صارت خطرا واقعا يقترب من الحدود الجزائرية وينعكس بذلك على الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر، لذا أصبح من الضروري بما كان إعادة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية، لمواجهة تلك التحديات، وعليه ومن أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية: **ما هي أبرز التحديات الأمنية الإقليمية، وكيف تفاعلت العقيدة العسكرية الجزائرية مع هذه التحديات؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول من خلالها حلحلة وتفكيك موضوع الدراسة:

– ما هو مفهوم الأمن الدولي في ظل تعدد مستوياته والنظريات المفسرة له؟

– ما هي أبرز مبادئ ومرتكزات العقيدة العسكرية الجزائري؟

– ما هي التحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري؟

– ماهي أهم الإشكالات التي تواجه التطبيق الميداني للعقيدة العسكرية الجزائرية؟

– كيف أثرت التحديات الأمنية على العقيدة العسكرية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

– إن حالة عدم الاستقرار الأمني في الجوار الإقليمي الجزائري، أنتج مجموعة من التهديدات الأمنية منها التهديدات الجديدة اللاتماثلية، والتي شكلت تحديا للأمن القومي الجزائري، مما توجب إعادة النظر في مدركات التهديدات الأمنية لتكييف العقيدة العسكرية وفقها.

- يعد التعديل الدستوري لسنة 2020 نقطة انطلاق في تبني عقيدة عسكرية تتكيف والتحديات الأمنية الإقليمية بعدما ظلت العقيدة العسكرية تستند إلى مبدئ عدم التدخل.

حدود الدراسة:

بما أن لكل بحث أكاديمي حدوده ومجاله الخاص، توجب علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث من أجل تحري الدقة في الدراسة.

1. الإطار الزماني:

يتمثل في دراسة وتحليل العقيدة العسكرية الجزائرية في الفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية 2021، وتم تحديد هذه الفترة الزمنية من أجل تبيان تطور التصورات الأمنية الجزائرية خلال هذه المرحلة التي شهدت أحداث أمنية منها ثورات الربيع العربي وما انجر عنه من أزمات أمنية في المنطقة ككل، لاحت بأثرها على الأمن القومي الجزائري، كما أن هذه الفترة الزمنية شهدت تحولا سياسيا داخل الجزائر بعد أحداث الحراك الشعبي الذي طالب بتغيير جذري لنظام الحكم وأفرز هذا انتخاب الرئيس عبدالمجيد تبون، والدخول بذلك مرحلة جديدة بداية من 2020 عرفت بالجزائر الجديدة.

2. الإطار المكاني:

الحيز المكاني للدراسة يركز على الجانب الجغرافي للجزائر وامتدادها الإقليمي على صعيد المغرب العربي، والساحل الافريقي وشمال الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يربط الجزائر بأوروبا والمنطقة العربية، ومدى تأثير وتأثر البعد الأمني للجزائر بالأحداث الحاصلة داخل هذا الحيز الجغرافي.

الإطار المنهجي للدراسة:

من أجل إجراء دراسات موضوعية للإجابة على كل التساؤلات السابقة الذكر كان لابد من الاعتماد على منهجية مركبة أساسا من:

1. **المنهج التاريخي:** الاعتماد على المنهج التاريخي في رصد تطور العقيدة العسكرية الجزائرية، وتطور التحديات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، بحيث لا يمكن دراسة هذه العناصر دون الرجوع إلى ماضيها ومسار تطورها خاصة التطورات المتسارعة في السنوات الأخيرة.

2. **المنهج التحليلي:** حيث تقتضي منا دراسة موضوع العقيدة العسكرية الجزائرية ومختلف التحديات الأمنية التي توثر فيها، الأخذ بالدراسة والتحليل لمختلف الأبعاد ذات الصلة مع الموضوع وفق أسس علمية

سليمة، من خلال وصف مظاهر تطور العقيدة العسكرية الجزائرية، وأهم القضايا الأمنية الإقليمية والتهديدات التي شكلت تحديا للأمن القومي الجزائري، وصولا إلى تحليل أهم الإشكالات التي تواجه العقيدة العسكرية الجزائرية.

3. **المنهج المقارن:** والذي اعتمدنا عليه من خلال المقارنة بين مراحل تطور العقيدة العسكرية وإبراز التعديلات الدستورية التي مست المؤسسة العسكرية الجزائرية ومهامها، والمقارنة بين مرحلة ما قبل الحراك الشعبي، ومرحلة الجزائر الجديدة.

أدبيات الدراسة:

- كتاب جماعي بإشراف الأستاذ بهلول نسيم، بعنوان "**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**"، الصادر عن دار الحامد للنشر والتوزيع بالأردن سنة 2015، والذي حاول دراسة مضمون وتعريف الأمن الوطني الجزائري وعرض أهم المفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة بالأمن الجزائري، كما تطرق لأهم التهديدات الأمنية وانعكاساتها، وسبل مواجهتها وفق الاستراتيجية الأمنية للجزائر.

– كتاب الدكتور عادل جارش معنون ب "**تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري**"، صادر عن المكتب العربي للمعارف سنة 2018، والذي تطرق من خلاله الكاتب لجملة الأحداث والتحولات المتسارعة التي يصطلح عليها الربيع العربي والتي شهدتها منطقة شمال إفريقيا ودول الجوار الجزائري منذ نهاية 2010 ومطلع 2011، التي ساهمت في انتشار حالة من الفراغ الأمني في المنطقة، وتأثيرها على الأمن الجزائري.

- كتاب للدكتور منصور لخضاري معنون ب "**السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات**" صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات–قطر 2015، ويتناول السياسة الأمنية الجزائرية كما تبلورت بالتدريج في الصراع مع الإرهاب، ويبحث علاوة على ذلك في مفاهيم الأمن ونطاقه، وفي مدى قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الأمنية، ويرى أن حوادث الحراك العربي أنتجت تهديداً أمنياً جديداً للجزائر.

– أطروحة دكتوراه للدكتور سليم بوسكين معنونة ب **"العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة 2007–2017"**، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021، والتي تطرق من خلالها الباحث إلى أهمية العقيدة الأمنية في التصور الأمني الجزائري، وركز على تحليلها من خلال رصد التهديد في البيئة الأمنية الجديدة، وربطها بالتكيف القانوني والتشريعي لمواكبة التحولات والتغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية محليا وإقليميا ودوليا.

صعوبات الدراسة:

مما لا شك فيه أن أي بحث علمي لابد وأن يواجه الباحث فيه صعوبات، قد تكون موضوعية متعلقة بموضوع الدراسة، أو ذاتية متعلقة بالباحث نفسه، أما في دراستنا هذه واجهتنا في الأساس صعوبات موضوعية تتمثل في نقص المراجع المتعلقة بموضوع العقيدة العسكرية الجزائرية، خاصة في الإطار الزمني الذي تدور فيه الدراسة نظراً لحداثته، والغموض الذي يكتنف تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من شقها العملياتي ونقص الاحصائيات الرسمية التي تتعلق بمنظومة الدفاع الوطني.

تبرير خطة الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وفق أسس علمية سليمة ومرتبة، ارتأينا في تحليلنا، أن نقسم الدراسة إلى فصلين وخاتمة تسبقها مقدمة، تطرقنا فيها إلى التعريف بموضوع دراستنا، مع ذكر أهمية وأهداف الدراسة، وكذا الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة، وطرح إشكالية رئيسية والإشكاليات الفرعية التي تمحور عليها بحثنا وصياغة الفرضيات التي استندنا عليها لتحليل الموضوع، وحدود الدراسة الزمانية والمكانية، وتحديد المنهجية التي اتبعناها في إنجاز هذه الدراسة، وانتهينا بأدبيات الدراسة وصعوباتها.

الفصل الأول: الذي يتضمن جمع المادة واستقرائها من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث وتطرقنا من خلاله إلى:

البناء المفاهيمي والنظري، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول مفاهيم وتعريفات عامة للأمن والأمن الدولي والإقليمي ومختلف النظريات المفسرة للظاهرة الأمنية، وفي المبحث الثاني تطرقنا، إلى العقيدة العسكرية في إطارها العام من حيث مفهومها أهميتها وأهم العوامل المؤثرة في صياغتها، والمبحث الثالث جاء ليعطي تصورات عامة عن التهديدات الأمنية بكل أنواعها وأشكالها والمفاهيم المشابهة لها، وكيف تنتقل التهديدات الأمنية بين دول الإقليم الواحد وفق منظور مركب الأمن الإقليمي.

الفصل الثاني: كان لزاما علينا إجراء دراسة تحليلية وصفية للعقيدة العسكرية الجزائرية والتحديات الإقليمية في الفضاء الجيوسياسية الجزائري، وكذا تفاعل العقيدة العسكرية الجزائرية مع التحديات الإقليمية وهذا ما جاء في الفصل الثاني من الدراسة حيث جاء على الشكل التالي:

قسمناه إلى ثلاث مباحث متسلسلة ومترابطة، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى أهم التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي الجزائري، منها التهديدات التقليدية ذات الطبيعة الدولاتية، والمتمثلة في الأساس في الأزمة السياسية مع المغرب، والتهديدات اللاتماثلية المتمثلة في ظاهرة انتشار الإرهاب الدولي وتجارة الأسلحة والهجرة الغير شرعية والاتجار بالمخدرات، هذا من جهة ومن جهة أخرى مخرجات ثورات الربيع العربي وانعكاسها على أمن دول المنطقة مثل الأزمة في ليبيا ومالي وأزمة الطوارق، كما تطرقنا لتأثير التحديات الإقليمية على الأمن القومي الجزائري بعرض أهم الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الجزائر، وتبعات الأزمة السياسية مع المغرب على الأمن الجزائري، وفي المبحث الثاني تطرقنا لعرض شامل للعقيدة العسكرية الجزائرية من حيث مفهومها، مبادئها ومرتكزاتها، وتطورها وفق البعد القانوني الدستوري، والبعد العسكري العملياتي، وفي المبحث الثالث والأخير تم عرض نتائج تفاعل العقيدة العسكرية مع التحديات الإقليمية في صورة التعديل الدستوري، الذي قد يواجه إشكالات متعلقة في الأساس بالعقيدة الدفاعية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة، والتداخل بين المستلزم الأخلاقي والمستلزم المصلحي للعقيدة العسكرية الجزائرية، وللإجابة على هذه الإشكالات عرضنا قراءة موجزة لسمنار معنون ب "تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد"، من تنظيم المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، والذي يلخص كل أبعاد التعديل الدستوري الذي يخص التوجهات الأمنية الجديدة للجزائر.

الفصل الأول:

البناء المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الأطر المعرفية لمفهوم الأمن.

عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، معانيه ومدلولاته، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقاربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكيات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويتطلب تحديد مفهوم الأمن ضرورة التعريج على تعريفه، فإذا كان المفهوم هو بيان ماهية الموضوع والوقوف عند تحديد مضامينه والاجابة عن مختلف الأسئلة الممكن لها إجلاء الغموض بشأنه، فإن التعريف لا يعدو أن يكون بيانا لمجموع ما أصطلح على تقديمه من محاولات لتحديد المفهوم [1]

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة إلى حدٍ ما، على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات وعليه يجمع الباحثين في الدراسات الأمنية ونظريات العلاقات الدولية على أنه مفهوم غامض ومعقد ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[2]، ومن أجل محاولة تسليط الضوء على مفهوم الأمن وجب عرض مختلف التعريفات لمفهوم الأمن.

1. **تعريف الأمن لغة:** تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق وقد جاءت كلمة الأمن من أَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمَاناً؛ بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن [3] يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى حيث تتعدد معانيه اللغوية ويتضح ذلك فيما يلي: [4]

---

[1] سليم بلحاج، "**التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر،2020-2021، ص 13.

[2] سليم قسوم،" **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص17.

[3] فاطمة الزهراء أحمد بن يحي، "**الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة" من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني**"، في أمين البار، "**قراءة سياسية في عدة قضايا وملفات دولية**"، المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى،2018 ، ص23 .

[4] مصطفى محمود منجود،" **الابعاد السياسية لمفهوم للأمن في الإسلام**"، المعهد العلمي للفكر الإسلامي القاهرة 1996، ص31.

– الطمأنينة: فالرجل الأمنة هو من يطمئن إلى كل واحد، ويثق بكل واحد، وأمن البلاد هو من يطمئن به أهله.

– القوة: فالأمين هو القوي، لأنه يثق بقوته، لذا يقال ناقة أمون، فكل مطية مأمونة لا تعثر ولا تفتر هي أمون.

– الاجارة وطلب الحماية: استأمن إليه استجاره، وطلب حمايته.

– السلم: فيقال أمن فيه أي سلم، كما ذكر ذلك في المعجم الوسيط.

وبناء على ذلك يصير عدم الخوف هو الرابط المشترك بين معاني الأمن.

2. الأمن في الشريعة الإسلامية: تعتمد الشريعة الإسلامية على تحقيق الأمن الاجتماعي واستقرار حياة الفرد وبرز ذلك في المقاصد الأساسية للشريعة وهي " حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ النسل، حفظ العقل، حفظ المال".

وقد تطرق الإسلام للأمن في النصوص القرآنية التالية:

قوله تعالى﴿ وجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴾ [1]

وقوله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾ [2]

ويقول تعالى﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ [3]

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم {إذا أصبح احدكم آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فقد حيزت له الدنيا بحذافيها} [4]

[1] سورة سبأ الآية18 ، القرآن الكريم.

[2] سورة قريش، القرآن الكريم.

[3] سورة البقرة الآية126 ، القرآن الكريم.

[4] ابن ماجة، سنن ابن ماجة ج 2ص.1387

من خلال هذا يتضح أن مفهوم الأمن في الشريعة الإسلامية دفع العلماء والفقهاء إلى شرح السبل لتحقيق الأمن داخل المجتمعات الإسلامية على أسس ذات بعد ديني أخلاقي، إلا أن وجود اجتهادات سياسية غير مستقرة مرتبطة في الأساس بعناصر التهديدات الخارجية للدول الإسلامية، فتحت مجال الصراع الفكري بين الإسلام والغرب، ومن مثل هذه الاجتهادات نجد سياسات التشدد والغلو، وسياسات التسامح والتعامل مع غير المسلمين [1].

3. التعريف الاجرائي للأمن: إن مفهوم الأمن من المفاهيم السياسية حديثة التداول نسبيا والتي مازال لم يكتمل نمو مفاهيمها أو بالأحرى ظهور ظواهر جديدة قد تظهر على شكل تهديدات أمنية، ما يعني أن مفهوم الأمن متجدد نسبيا أو لم يكتمل، فقد يتسع أو تضاف له تعريفات وعناصر تظهر بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية، فهناك اختلاف بين الباحثين والأكاديميين في كثير من أسس ومبادئ الأمن وحتى في تعريفه ومفهومه [2].

– وفي ذلك يرى باري بوزان"Barry Buzan " أنه مفهوم معقد، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل، بدئاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية" [3].

ونوجز فيما يلي بعض المفاهيم الأكثر تداولا بين الباحثين في مجال الدراسات الأمنية [4]:

– أما أرنولد وولفر Arnold Walfers يرى بأن " الأمن يقصد به من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

---

[1] ليندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، دار ان بطوطة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2011، ص.17.

[2] المرجع نفسه، ص.15

[3] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان العدد 19، 2008، ص 9.

[4] جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**"، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى2004 ، ص414 .

– باري بوزان Barry Buzan " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".

– وقد عرفه كل من بوث وويلر Booth And Wheeler على أنه " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

– روبرت مكنمار يعرف الأمن بقوله "لا يمكن للدول أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية" مما يعني أن الأمن هو التنمية فلا يمكن الحديث عن الأمن دون تنمية.

– يعرفه بطرس غالي بقوله "الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي".

إذا المفهوم العام للأمن يشير نظريا وعمليا إلى:

– "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر" [1].

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

1. مفهوم الأمن الوطني / القومي: يتسم مفهوم الأمن القومي بالغموض حيث لا يمكن لمصطلح الأمن التعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة من جهة، ومن جهة أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقلا علميا داخل علم السياسة، ويرجع هذا إلى أن مفهوم الأمن القومي حديث في العلوم السياسية على الرغم من شيوع استخدامه [2].

[1] علي عباس مراد،" **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**"، ابن النديم للنشر والتوزيع الجزائر، دار الروافد الثقافية–ناشرون بيروت لبنان الطبعة الأولى2017 ، ص15.

[2] بهلول نسيم، "**الامن القومي: المفهوم، الحراك والأركان**" في وليد عبد الحي، "**مفهوم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**" دار حامد للنشر والتوزيع عمان–الأردن، 2015، ص37 .

أما فيما يخص كلمة القومية فقد جاءت كلمة من "National " هي كلمة انجليزية يترجمها الباحثين العرب إلى كلمة " قومي" حيث يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن بُعد فوق وطني حيث تعود جذور الكلمة لمعاهدة واستفاليا 1648 من خلال بروز الدولة الوطنية أو الدولة الأمة State National من خلال تبني مقاربات ومضامين في مجالات تسيير الشأن العام. ومع نشوب الحربين العالميتين وما تمخض عنه حالة الحرب الباردة هذا ما دعا إلى تبني استراتيجية الأمن القومي [1] وقد كانت تطبيقات الأمن القومي سابقة على صياغته الاصطلاحية التي لم تظهر في الغرب إلا في أربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي والتر ليبمان Walter Lippmann عام 1943 كما يذهب أحد الآراء، بينما يرى رأي أخر والذي ربط ظهوره بإنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 [2]

يشكل الأمن الوطني/القومي واحد من أهم المستويات الأمنية حيث أن الدولة هي الأساس الأول لهذا المستوى، فلا يمكنها الاستقرار والتنمية خارج إطار المنظومة الأمنية، وفي مواجهة الدولة تدخلت فواعل جديدة تسعى إلى فرض منطق القوة في تعاملها مع الدولة، ومن هنا تتدخل الدولة للردع تهديدات هذه الفواعل لفرض قوتها وسيادتها، وتعد ظاهرة الإرهاب من أبرز الفواعل المهددة لكيان الدولة وأمنها القومي.

وفيما يلي سنوجز مجموعة من التعريفات لمفهوم الأمن الوطني/القومي مما يبرز مختلف أبعاد هذا المفهوم.

– يعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن القومي بأنه "ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها من الأخطار الداخلية والخارجية، التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" [3]

[1] ميلود عامر حاج، "**الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**"، دار جامعة نايف للنشر الرياض–المملكة العربية السعودية، 2016، ص 19.

[2] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص22.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "الموسوعة السياسية "، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1979، ص131.

- تعريف الأمن القومي وفق ارتباطه بالبعد العسكري الذي يقتضي العمل المسلح الرادع حيث اعتبر والتر ليبمان Walter Lippmann "أن الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وعليه فإن أمن الدولة مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب".

- رودولف هولستي Rudolf Holsti وهو سياسي ودبلوماسي فنلندي يعرف الأمن القومي على أنه: "الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الكبرى" [1].

وهناك من يرى أن الأمن القومي هو مفهوم أو سع من أن يكون يقتصر على مجرد التسلح أو ردع العدوان الخارجي، فالحروب والصراعات تولد الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتباين ذلك مع باقي الدول، بالإضافة إلى قمع الحريات العامة مما يشكل عدم الاستقرار الأمني داخل الدولة، كما يمتد الأمن القومي ليشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي ويشمل كذلك مبدأ لسيادة المطلقة على الموارد الاقتصادية للدولة [2].

من خلال عرض هذه التعاريف يمكن تلخيص مفهوم الأمن على أنه تحقيق لأمن المجتمع من مختلف التهديدات الأمنية لعناصر الأمن القومي المادية منها والمعنوية، أما المادية تتمثل في الموارد الاقتصادية وهي أكثر العناصر القابلة للتهديد، ويتمثل العنصر المعنوي في كيان الدولة ومؤسساتها والحاجة إلى تقويتها لحفظ التماسك الداخلي، وبالتالي التوجه إلى صنع وتقوية السياسة الخارجية، لا يتم ذلك عن طريق تبني سياسات أمنية تهتم بردع التهديد فحسب بل في منع وقوعه من الأساس، عن طريق تدعيم استراتيجيات المقاومة بالتدخل في قضايا الحدود التي تعرف توترات وصراعات اقليمية، التي يمكن أن تنقل التهديد داخل التراب الوطن، هذا ما يشمل الدراسات النقدية الأمنية للأمن التي دعا إليها أولي ويفر Ole Weaver ومدرسة كوبنهاجن Compenhager وميخائيل ديلون Micheal Dillon [3].

[1] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 20.

[2] عامر مصباح، "**نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**"، دار الكتاب الحديث القاهرة، الطبعة الأولى2011 ، ص11.

[3] ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص.27

2. الأمن الإقليمي: ظهر الحوار حول الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية بين أخصائي العلاقات الدولية من جهة وبين من أطلق عليهم أخصائي الدراسات الإقليمية من جهة أخرى، في الولايات المتحدة الامريكية ثم بريطانيا، حيث برزت هذه الأخيرة كقوة عظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال هذا توسع التفكير في الأمن الإقليمي ودوره في العلاقات الدولية، يعتبر الاخصائيون الاقليميون أن لكل منطقة خصوصيتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تميزها وعليه لا يمكننا تعميم الفرضيات والنظريات التي تهتم بدراسة العلاقات الدولية على كل مناطق العالم، ومع تحول العلاقات الدولية مع المدرسة السلوكية التي ركزت على النظرية بدل دراسة العلاقات السياسية خف التناقض وحل مكانه التكامل، تحولت أبحاث الاخصائيين الإقليميين لتقدم معلومات وبيانات تستخدم في بناء النظريات الدولية [1] كان من أبرز دعاة الإقليمية رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل حيث دعا إلى بناء التجمعات الإقليمية التي من شأنها أن تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في المقابل كان دعاة العالمية دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تظم جميع الدول كأفضل وسيلة حفظ السلم والأمن الدوليين [2]

- **مفهوم الأمن الإقليمي:** يتضمن مفهوم الأمن الاقليمي تركيبة للبعد الجغرافي والبعد السياسي في آن واحد، وذلك بحكم اهتمامه بقضايا الأمن لمجموعة من الدول ترتبط فيما بينها إقليميا أي أنها تشترك ضمن إقليم جغرافي واحد محدد العناصر والخصائص، كما تهتم في نفس الوقت بالقضايا السياسية للمجموع الدول أو الوحدات السياسية لهذا الإقليم ويتم ذلك ضمن دائرتين:

الدائرة الداخلية: الدول الموجودة داخل إقليم جغرافي واحد.

الدائرة الخارجية: الدول الواقعة خارج إطار الإقليم الواحد [3]

ويعد الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، وقد تعددت تعاريف الأمن الإقليمي بالتركيز على عملية التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي لردع أي تهديد، وفيما يلي بعض من تلك التعاريف التي يمكن أن تكون أشمل وأقرب لموضوع الدراسة:

---

[1] ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي بيروت-لبنان، 1985، ص15.

[2] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 21.

[3] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص22.

"تهدف الدول إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات بالتنسيق فيما بينها لرسم سياسات أمنية ذات طابع دفاعي للوصول إلى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد الخارجي وسبل مواجهته، وذلك إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه الدول".

"سياسة دول ترتبط فيما بينها إقليميا تهدف إلى خلق تنظيم أمني موحد وتعاون عسكري مشترك للحد من تهديدات القوى الخارجية لأمن الدول داخل التجمع الإقليمي" [1].

3. الأمن المجتمعي: يذهب كل من باري بوزان وويفر، على أن التهديدات التي تواجه المجتمع هي الهوية اللغة المعتقد الثقافة القضايا الإثنية، فتؤثر على التماسك الاجتماعي وهو ما أسماه باري بوزان (الأمن المجتمعي)، والذي يتحقق من خلال تجاوز المأزق المجتمعي وتوفير الأمن للمجموعات والأقليات التي تتمتع بهويات مستقلة، أي من أية اخطار تشوب ثقافتها أو معتقداتها أو حتى الحقائق التي تؤمن بها [2].

4. الأمن العالمي: لقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، خاصة تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية إذ أن تهديدات الأمن تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأتي من داخل الدولة ذاتها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمنية داخل الدول، والتي غالبا ما تقوده إلى صراعات مع دول الجوار [3].

المطلب الثالث :مفهوم الأمن وفق المقتربات النظرية.

نركز في هذا الجزء على أهم المقتربات النظرية التي فسرت ظاهرة الأمن الدولي وفق تأثيرات الحرب الباردة، فالنقاش الأول يرى بأن العلاقات الدولية من المرشح أن تكون أكثر عنفا في المستقبل وأن القوة هي السمة الأبرز في تحديد العلاقات الدولية، أما النقاش الثاني فيرى أن التعاون مع التنافس كانا جنبا إلى جنب من معالم السياسة الدولية فيما مضى، وأن فترة ما بعد الحرب الباردة أفسحت المجال أكثر للتطور الحميد للعلاقات الدولية والتي يغلب عليها الطابع السلمي التعاوني.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص.19

[2] فاطمة الزهراء أحمد بن يحي، مرجع سابق، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

1. **المقاربة الواقعية للأمن:** تعد الواقعية من أبرز المقاربات النظرية للأمن، حيث ساد التفكير الواقعي خاصة في فترة الحرب الباردة وما عقبها، تعتبر الواقعية الدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية وتعنى بالحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها من التهديد الخارجي، في ظل الفوضى التي تعتبر السمة الأساسية التي تميز النظام الدولي [1]

من خلال المنظور الواقعي يتم النظر للعلاقات الدولية من منطلق القوة وهي نفس الفكرة التي دعا إليها الفيلسوف الإيطالي " نيكولا ميكيافيلي" في كتابه "الأمير"، والذي دعا من خلاله إلى جعل القوة والأمن فوق كل اعتبار، ويرى" هانس مورغانتو" وهو من أبرز المنظرين الواقعيين أن السياسة الدولية هي في الأساس سياسة صراع من أجل القوة سواء كانت وسيلة أو هدف [2]

ويعتبر الهاجس الأمني الموضوع المشترك بين الكتاب الواقعيين ومن أبرزهم توسيدسThucydides وكوتيليا Kautilya وصولا إلى توماس هوبز Tomas Hobbesونيكولا ميكيافيلي Nicolas Machiavelثم مورغانتوMorgenthau وولتز) WaltzK [3]؛ يمكننا من خلا هذا أن نلخص أهم اسهامات النظرية الواقعية:

- **الواقعية التقليدية:** ركزت الواقعية التقليدية على أن الدولة تعتبر الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، وأن البعد العسكري للأمن عامل مهم لتحقيق مصلحة الدولة، وتركز على أن التهديد العسكري الخارجي يعد ضمن الأولويات الاستراتيجية لسياسة الأمنية للدولة، فالعالم تسوده الفوضى بسبب غياب سلطة مركزية تفرض قوانينها على دول العالم ، كما أن التسلح يلعب دورا هاما في التأثير على سلوك الدول الأخرى وبالتالي على أمنها، فالتسلح في نظر الواقعيين يعد من الآليات التي تساعد على حفظ أمن وسيادة الدولة من التهديدات الخارجية لذا تسعى الدول الى الزيادة في التسلح مما يتسبب في حالة من عدم الثقة في علاقة الدول فيما بينها فتسعى الدول الأخرى التي تشعر بالتهديد جراء ذلك

[1] سليم بوسكين،" **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعة 2014-2015، ص 37.

[2] جراية صادق، مقال معنون ب " **تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، جامعة حمة لخضر الوادي، جانفي2018، ص 21.

[3] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص37.

هي أيضا لزيادة التسلح، وهذا ما يسبب حسبهم المعضلة الأمنية التي تعد حالة من التسابق على التسلح بين الدول[1].

– **الواقعية الجديدة للأمن:** من أهم روادها كينيث والتز، ركزت على السياسات الدولية التي يمكن أن تحد من الحرب وتحقق شروط السلام وقد أضافة مستويات وفواعل جديدة هي الفرد الدولة والمجتمع الدولي، خلاف التصور التقليدي الاختزالي الذي يرى بأن المنظومة الدولية هي مجموعة الدول بقراراتها وسلوكياتها المتبادلة، وبالتالي فإن مستوى التحليل يقع على الدولة، وهذا ما لم تستطع النظريات الأخرى تفسيره حسب والتز، وهو لماذا تنتهج الدول طرقا متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية وتناقض أيديولوجياتها؟

وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة حلاّ لها، وذلك بافتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياساتها الخارجية، كما أن رواد هذا الاتجاه يهدفون إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسات الخارجية[2].

راجع الواقعيون قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لا من أجل القوة في حد ذاتها، وأن السياق الفوضوي للنظام الدولي أقل حدة، إذا كان التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني، هذه الأليات التي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول ومن عدم الثقة، والحسابات الخاطئة وعدم توقع سلوك الآخرين، وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، وهذا لأن أغلب الدول تدرك أن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى [3].

2. **المقاربة الليبرالية للأمن:** دعا أصحاب الفكر الليبيرالي إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي، ويركز أصحاب هذا التوجه على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل، وحرية

[1] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 26.

[2] جراية صادق، مرجع سابق، ص 22.

[3] فاطمة الزهراء أحمد بن يحي، مرجع سابق، ص 37.

الاتصال بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والأفكار، وانسياب رؤوس الأموال والتنقل الحر للأفراد، حيث أن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار، وصولا إلى تحقيق الأمن [1].

إن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون أخرون داخل الدولة وخارجها، فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري، بل هناك أبعاد أخرى متعددة، فقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهد إقتصاد السوق تفوقا واضحا على القوة العسكرية، بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية، ويرى كيين بوث "أن القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد، إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية" [2].

كما يعتبر الأمن الجماعي، والسلام الديمقراطي، من أهم تصورات الليبيراليين للأمن إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية، تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار الديمقراطي، بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول [3].

3. **مركب الأمن الإقليمي**: يعرف باري بوزان الأمن المركب بأنه: "جماعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق بحيث إن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مفصولاً عن بعضها البعض" [4]؛ وهذا يعني وجود روابط متماسكة نوعا ما حول أمن مجموعة من الدول، بحيث يؤدي عدم الاستقرار في احداها إلى حدوث اضطرابات أمنية وسياسية في باقي الدول أو في بعضها وينذر بأن ينتقل عدم الاستقرار عبر الحدود ليشمل المنطقة ككل [5].

---

[1] مزارة زهيرة، "**الاستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة الجزائر، فرنسا**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف-الجزائر، 2017-2018، ص49.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 18.

[3] فاطمة الزهراء أحمد بن يحي، مرجع سابق، ص 38.

[4] Barry Buzan, "People, States, and Fear :The National Security Problem in International Relation", Wheatsheaf books, 1983, P105.

[5] عامر مصباح، "نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"، دار الكتاب الحديث القاهرة-مصر، 2011ص 35.

ويعتبر باري بوزان المنظر الأول الذي طرح هذا المصطلح في كتابه "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، وكان هذا إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتباره أن الدولة طرفا أساسيا أو أحاديا في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة [1].

المبحث الثاني: إطار العقيدة العسكرية.

تعود المحاولات الأساسية لتركيز المعارف العسكرية في إطار نظري إلى القرن الثامن عشر، بظهور عدد من المبادئ النظرية حول الاستراتيجيات العسكرية، التي تنطوي تحت لواء العلم العسكري الذي يبحث في الشؤون العسكرية وأنظمتها وفلسفتها، في نفس الوقت دخلت العلوم الفلسفية والاجتماعية والسياسية في النظريات العسكرية وتطورت فيما بعد لتصبح عبارة عن مذاهب عسكرية أو كما يصطلح عليها كذلك على أنها عقائد عسكرية، لذا فقد كان على الدولة أن تحدد عقيدتها العسكرية بما يتلاءم مع سياستها العليا، وطموحاتها الوطنية والقومية، تتأثر العقائد العسكرية للدول بأصول تاريخية، وترتبط بالشعارات التي تلتزم بها الدولة والأمة [2].

ومن أجل الخوض في موضوع العقيدة العسكرية وجب الرجوع إلى أصل مصطلح العقيدة حيث تندرج العقيدة في الأساس ضمن خانة الايدولوجيات والمذاهب والمعتقدات، رغم تعدد المفاهيم التي تحمل معنى العقيدة، وفي الغالب تكون ذات طابع ديني أو غيره من المجالات وفي دراستنا هذه نعنى بالطابع العسكري للعقيدة [3] فمصطلح العقيدة العسكرية مصطلح شائع في الحياة العسكرية وخاصة لدى العسكريين المحترفين، ورغم ذلك فهم يفتقرون إلى المعرفة العميقة لهذا الموضوع، هذا ما يجعلهم عاجزين

---

[1] عامر مصباح، **"المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن"**،

[2] مؤلف جماعي، "**الفصل السابع: صلة الاستراتيجية بالسياسة والمعنويات والمذاهب العسكرية**"، في مصطفى طلاس، "**الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الجزء الأول**"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق-سوريا طبعة 2011، ص 493.

[3] محمد عبد القادر الداغستاني،" **النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية دراسة تحليلية بضمنها تطور النظريات العسكرية عبر تاريخ فن الحرب**"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2001، ص63.

عن الوصول إلى ماهية وحقيقة العقيدة العسكرية التي يمكن أن يكتنفها الغموض بسبب الاختلاف في المستويات العلمية الوظيفية للعسكريين الباحثين في العقيدة العسكرية [1].

المطلب الأول: بناء مفاهيمي حول العقيدة العسكرية.

1. المعنى اللغوي للعقيدة: العقيدة من العقد، وهو الربط، والابرام، والاحكام، والتوثيق، والشدة بقوة، والتماسك، والمتراصة والاثبات ومنه اليقين والجزم، كما أن مصطلح العقيدة مشتق من كلمة الاعتقاد، أي الايمان والتسليم والعقيدة في الدين هي الاعتقاد دون العمل، كعقيدة وجود الله وبعث الرسل، وجمعها هو العقائد، والعقيدة هي ما عُقِدَ عليه القلب واطمأن إليه [2].

أما مصدر العقيدة العسكرية فهو المصطلح الإنجليزي "Military Doctrine" يقابله بالترجمة إلى العربية مصطلح" العقيدة العسكرية " وآخرون استخدموا مصطلح المذهب العسكري وكلمة المذهب مرادفة بكلمة العقيدة في قواميس اللغة أما البعض الأخر استخدم كلمة المنهج العسكري عند الاشارة إلى العقيدة العسكرية [3].

2. مفهوم العقيدة العسكرية: من أجل تعريف العقيدة العسكرية بالشكل السليم وجب التذكير ببعض النقاط الهامة والتي يؤدي عدم فهمها إلى استمرارية الغموض وهذه النقاط هي:

– يمتد مضمون العقيدة العسكرية ضمن إطار كبير عمودي من أعلى سلطة سياسية في الدولة ويتدرج إلى أدنى المستويات وصولاً إلى الافراد العسكريين في ثلاث مستويات: الاستراتيجي والعمليات والتعبوي.

– هناك فواصل وحدود توضح أجزاء هذا الامتداد العمودي، وتميز كل جزء منه، وتضعه وكل ما يحيط به ويترتب عليه في مستوى معين من العقيدة.

---

[1] عبد الرحمان حسن الشهري،" **تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية**"، فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى، الرياض المملكة العربي السعودية2002 ، ص 57.

[2] محمد عبد القادر الداغستاني، مرجع سابق، ص63 .

3 عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص62.

– هناك مداخلات جانبية تحيط بالعقيدة العسكرية، وتؤثر في مسار مستوياتها، وتستمر هذه المؤثرات معها على طول امتداد العقيدة العسكرية من أعلاها إلى أدناها [1].

فيما يلي شكل يوضح الامتداد العمودي للعقيدة العسكرية بمختلف مستوياتها وما يحيط بها من مؤثرات:

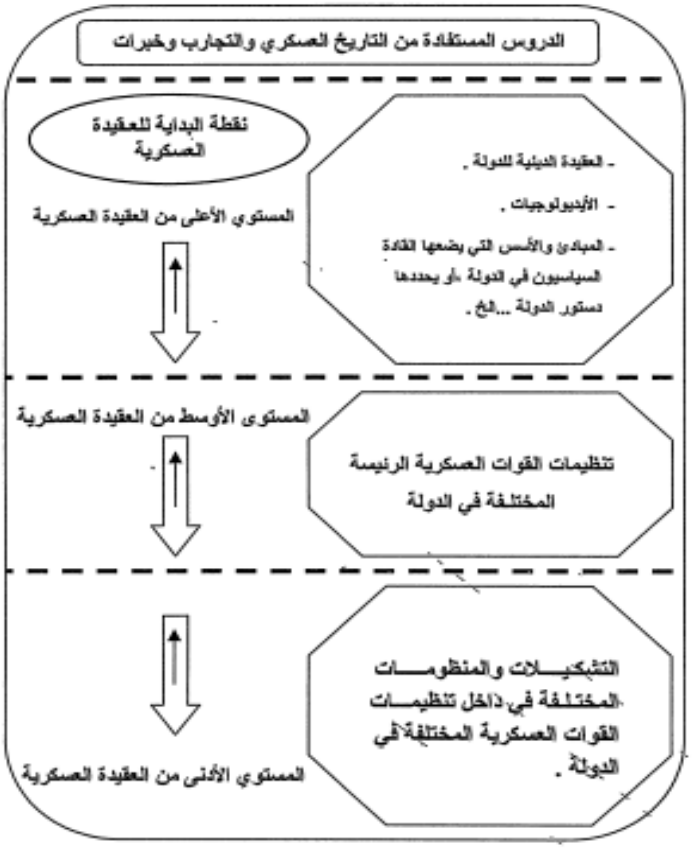

الشكل رقم 1: امتداد العقيدة العسكرية–العمودي [2]

3. التعريف الاجرائي للعقيدة العسكرية: في البداية نعرف العقيدة العسكرية وفق أكثر التعريفات شيوعاً وقبولا في معظم جيوش العالم، على أنها "جميع المبادئ والنهوج والأساليب التي تمكن القوات المسلحة من إدارة اعمالها في الحرب والسلم، والمستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة النابعة من الخبرة العملية والدراسات النظرية" [3].

[1] جهاد عودة، "**العقائد الاستراتيجية**"، المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى 2020 القاهرة–مصر، ص 94.

[2] عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص61.

[3] طارق محمود شكري، "**العقيدة العسكرية وتطوراتها**"، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد–العراق، 2016، ص 29.

– كما عرفت على أنها" السياسة العسكرية المعبرة عن وجهات النظر الرسمية للدولة، والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها، وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة لها" [1].

– وجاء تعريف أخر للعقيدة العسكرية "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظرية العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدامات القوات في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية" [2].

– وهي" فن وعلم إعداد واستخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تنظيمها وتأهيلها لإدارة الصراع المسلح لتحقيق العقيدة السياسية للدولة" [3].

– هناك تعريف بريطاني حديث للعقيدة العسكرية، يقدم جميع جوانبها بإيجاز محكم ووضوح شديد "تمتلك القوات المسلحة، من بين أمور أخرى القدرة على استخدام القتال، وظيفتها الاستخدام المنظم للعنف، ودراسة القتال تضم عدداً كبيراً من المجالات المعرفية العقلية، من العلوم الدقيقة (الفيزياء مثلاً)، إلى الفنون الحرة (مثل التاريخ)، القتال نفسه يصنع الدمار ويستغله"، وكما حذر **كلازفيتز**– Clausewitz، فإن بدئ القتال يفتح الباب أمام نتائج غير مؤكدة، مهما كانت جودة التخطيط، العقيدة تقدم البنية الفكرية لمن يقومون بالقتال والقادة العسكريين على كل المستويات ولجماعاتهم ومرؤوسيهم لكي يفكروا بتعقل، في استخدام القوة العسكرية مسترشدين بحسن التفكير [4].

هذه التعاريف تغطي جميع مستويات العقيدة العسكرية السابقة الذكر، وتركز بالأساس على البعد الاستراتيجي، باعتباره أساسا لبقية مستويات العقيدة العسكرية.

[1] عبدا لرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص63.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 95.

[3] أحمد حسن محمد حسين، "**العقيدة العسكرية الإسلامية دراسة ومنهج ومقارنة**"، الطبعة الأولى، مكتبة وهيبة القاهرة–مصر، 1998، ص216

[4] Albert Chapman, Military Doctrine: A Reference Handbook, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, United States of America, 2009, p1.

المطلب الثاني: أنواعها العقيدة العسكرية وأهميتها.

1. أنواع العقائد العسكرية: عند التطرق لأنواع العقيدة العسكرية لابد من ذكر العقيدة الأساسية كأبرز أنواع العقائد العسكرية، والتي هي في الأصل ترجع لعقيدة الدولة وليست للعقيدة العسكرية البحتة، مع ذلك يمكننا أن نضعها كعقيدة عسكرية أساسية للدولة وذلك بأخذ الأجزاء أو المواضيع التي لها ارتباط بالأداة العسكرية، وعليه وبعد توضيح هذه الاشكالية في العقيدة الأساسية يمكننا أن نميز أنواع العقيدة العسكرية وهي العقيدة الأساسية، والبيئية والتنظيمية، وقد تم تشبيه هذه الأنواع الثلاثة في كتاب (صنع الاستراتيجية)، بشجرة جذعها يمثل العقيدة الأساسية، وجذورها التي تمتد في الأرض تمثل المصادر والمؤثرات على العقيدة العسكرية، والأغصان تتمثل العقيدة البيئية، والأوراق تمثل العقيدة التنظيمية التي تتغير باستمرار مع تغير فصول السنة [1].

النقطة الهامة الأخرى حول موضوع أنواع العقيدة العسكرية، حيث إن بعض والعسكريين يجهلون مضمون هذه الأنواع وما ينطوي تحتها، ويربطون بين أنواع العقيدة ومستويات الحرب، وهذا خطأ فادح، لأن العقيدة العسكرية على اختلاف مستوياتها وبمختلف أنواعها لا تفصل بينها حدود، فالعقيدة الأساسية تطبق على المستوى التكتيكي للحرب وليست مقتصرة على الاستراتيجي فقط، والعامل الديني ومبادئ الحرب تطبق على مختلف مستويات الحرب، والعقيدة البيئية تطبق على المستوى الاستراتيجي وليست مقتصرة على الجانب التكتيكي، لذا لا يمكن ربط العقيدة العسكرية بمستوى محدد من مستويات الحرب وتتلخص أنواع العقيدة العسكرية في الأنواع الأساسية الثلاث التالية [2]:

- **العقيدة الأساسية:** هي عبارة عن مبادئ أساسية تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية للدول وتقوم بتوجيهها أيضا، ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جداً، ولا تعلوه إلا عقيدة الدولة وتجارب الماضي، وسياسة الحكومات والشعوب، وعلى الرغم من اننا استخدمنا كلمة مبادئ على هذا المستوى من العقيدة إلا انها في مضمونها عبارة عن أفكار مجالها واسع، تتميز بالعمومية أكثر من

[1] عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص 67.
[2] المرجع نفسه، ص 69.

المحدودية، فقد توضح هذه المبادئ شكل وطبيعة الحرب دون الدخول في تفاصيل، ومثال على ذلك (الحرب الخاطفة) التي انتهجتها ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

وتتضمن العقيدة الأساسية أمثلة عديدة جداً حيث تعد من مبادئ العقيدة العسكرية للدولة في أعلى مستوياتها ومن هذه الأمثلة لمصادر العقيدة العسكرية الأساسية نجد:

(العقيدة الدينية، العقيدة الإيديولوجية، العقيدة السياسية، خبرات الماضي)

- **العقيدة البيئية:** وهي النوع الثاني من أنواع العقيدة العسكرية، وهي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تنتهجها التنظيمات الرئيسية للقوات العسكرية في الدولة، وتعدها أفضل طريقة لاستخدام قوتها وتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها، ومصطلح القوات العسكرية يعني القوات الجوية والبرية والبحرية كل قوة على حدا أو ثنائية أو مجتمعة ككل، وجميعها تحكمها العقيدة البيئة بشكل مباشر، وعادة يطلق على هذه العقائد مصطلحات خاصة بها مثل، العقيدة الجوية، العقيدة البرية، العقيدة البحرية [1].

- **العقيدة التنظيمية:** هي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تتبعها التنظيمات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجباتها وإنجاز مهمة التنظيم المنوطة بها كجزء من القوة العسكرية للدولة، وتعد العقيدة التنظيمية أدنى مستويات العقيدة العسكرية في أي دولة، هذا النوع من العقيدة يحدد المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وينزل في تفاصيله إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تنظيم أو منظومات معينة، ويتميز هذا المستوى من العقيدة العسكرية أيضا بخصائص تكسبه طابعا يميزه عن الأنواع الأخرى من العقيدة العسكرية، ومنها: [2]

هو أضيق أنواع العقيدة العسكرية مقارنة بالنوعين الأخرين، لأنه يتعامل مع منظومة أو تشكيل معين ضمن قوة معينة وبتفاصيل أكثر من غيرها من العقائد.

[1] محمد عبد القادر الداغستاني، مرجع سابق، ص 83.

[2] عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص 73.

هو أكثر أنواع العقيدة العسكرية تغيراً، نظراً لتأثرها الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات والتجارب الفعلية والتدريب المستمر، كما أنه يجب أن تتغير باستمرار حتى تصبح فعالة ومواكبة للتطور العسكري المستمر.

2.أهمية العقيدة العسكرية: لا يمكن لأي دولة تسعى لتحقيق أهدافها ورعاية مصالحها عن طريق استخدام قوتها العسكرية كأداة قوة وطنية حاسمة دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، ويرجع هذا للأدوار الهامة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات [1]

وتتلخص أهمية العقيدة العسكرية في النقاط التالية:

- تعتبر العقيدة العسكرية الدليل الأساسي لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات، وتجهيز القوات المسلحة واستخدامها في الحاضر والمستقبل.
- هي المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تنفذها القوات المسلحة ومهما كان نوعها أو حجمها.
- هي القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة للدولة، فهي الدليل الموحد لجميع لأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة [2]

المطلب الثالث: مكونات العقيدة العسكرية والعوامل المؤثرة في صياغة.

1.العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية: يعنى موضوع العقيدة العسكرية بالقوات المسلحة، فهي قضية اختصاصية تسميتها دلالة واضحة على توجهها العسكري المهني وليست أية عقيدة أخرى، لذا استحدثت الدول دوائر رأسية في وزارة الدفاع أطلقت عليها تسميات مثل (دائرة التدريب والعقيدة العسكرية) وأخرى اسمها (دائرة التطوير والعقيدة العسكرية) وسمية دوائر أخرى باسم (دائرة البحوث والعقيدة العسكرية) ...إلخ من المسميات، يتولاها أعلى مرجع عسكري بمسؤولية مباشرة وهو رئيس أركان الجيش، أو رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، وتتأثر صياغة العقيدة العسكرية بالعوامل التالية:

[1] عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص80.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 100.

- **العدو الحقيقي المحتمل:** وهو عامل متغير، بحكم تغير امكانياته التقنية والصناعية والاقتصادية وحجم قوته المسلحة وأهدافه العسكرية والسياسية وتحالفاته، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير العدو نفسه انطلاقاً من مبدأ (ليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم، بل هناك مصالح دائمة)، فتغير المصالح يغير الأصدقاء والأعداء [1].

- **التطورات العلمية والتقنية:** تعتبر التطورات العلمية والتقنية متغيرة أيضاً، وليست مستقرة ولها تأثير كبير على صياغة العقيدة العسكرية، وذلك بما توفره من مستلزمات الآلة العسكرية والتسلح بمعدات وتجهيزات كالبارود والطائرات والدبابات والصواريخ وأسلحة الدمار الشامل والاسلحة الذكية والاقمار الصناعية، هذه المعدات التقنية والأسلحة أملت ضرورة التحول في العقيدة العسكرية [2].

- **القدرات الصناعية:** هي عامل متغير كذلك، فامتلاك الدولة لقاعدة صناعية متينة تمكنها من انتاج أسلحتها ومعداتها الحربية، حتى لا تعتمد على استيراد ما تحتاجه وتكون أسيرة الدول المصنعة والمصدرة للعتاد العسكري والأسلحة، ففي حالة تعارض المصالح يمكن أن تقطع تلك الدول التسليح في أوقات الأزمات والحروب، كما يمكن أن تتأثر العقيدة العسكرية بتصميم الأسلحة وفق العقيدة العسكرية للبلد المنتج من حيث الأسلحة الدفاعية، أو الهجومية يجب أن تتوافق مع العقيدة العسكرية سواء كانت دفاعية أو هجومية.

- **الاقتصاد الوطني:** كلما كان الاقتصاد الوطني رصين ومتعدد المصادر تتمكن الدولة من بناء قوات مسلحة وطنية تستوفي التزامات عقيدتها العسكرية ولا تكون مقيدة لتطبيقاتها.

- **الطموحات الوطنية والقومية:** تتغير بحسب الظروف، قد تحقق الدولة بعض طموحاتها، وقد تضيف طموحات أخرى عبر الزمن طالما أن الدولة قائمة، فضلاً عن حماية الأمن الوطني، بتهيئة قوات مسلحة قادرة على تحقيق ذلك وفق عقيدة عسكرية تتلاءم مع الظروف ولا تبقى جامدة [3].

[1] طارق محمود شكري، مرجع سابق، ص30.
[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 98.
[3] طارق محمود شكري، مرجع سابق ص 30.

– **الرقعة الجغرافية:** يتميز الموقع الجغرافي بثبوت مطلق، هذا العامل أحد أسباب نشوب الحروب في الماضي والحاضر، فالعلاقات بين الدول المتجاورة وحب التوسع على حساب الأخرين تؤثر على العقيدة العسكرية من أجل بناء قوات مسلحة تواجه تلك الأخطار [1].

– **مصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام العالمي:** ينعكس أثرها بشكل واضح على العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها، ومن الأمثلة على ذلك: انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية 1991 تغيرت بعض مكونات العقيدة العسكرية على مستوى الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكست هذه التغيرات على العقيدة العسكرية بشكل واضح ومباشر، ثم ظهرت عقائد بيئية وتنظيمية جديدة، وخاصة ما يتعلق بالقوات والعمليات المشتركة، فقد زالت عقائد كانت متبعة أثناء الحرب الباردة [2].

2. مكونات العقيد ة العسكرية:

– **مكونات ذات طابع سياسي:** وهي مجموعة المبادئ ذات الصبغة السياسية، التي تعالج المسائل المتعلقة بالصراع المسلح والتطور العسكري ككل، وهي تشكل الأساس السياسي للعقيدة، ومن الأمثلة على ذلك:

نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، كيفية الاستجابة العسكرية للتهديد، التحالفات العالمية للدولة، التحالفات الإقليمية للدولة، نظرة الدولة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، كيفية الاستجابة لمصالح الدولة (الحيوية، الهامة، الثانوية)، ثم كيفية إعداد موارد الدولة المختلفة للحرب [3].

– **مكونات ذات طابع عسكري:** هي عبارة عن مجموعة المبادئ ذات الصفة العسكرية الخاصة التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد القوات المسلحة في الحرب ومن الأمثلة على ذلك:

كيفية استخدام كل فرع من أفرع القوات المسلحة، أو أي قوات مسلحة أخرى، كيفية استخدام القوات المشتركة من أفرع القوات المسلحة والقوات الأخرى في الدولة، كيفية استخدام القوات المختلطة من عدة دول، إجراءات القيادة والسيطرة على مختلف المستويات، إجراءات صنع القرارات العسكرية على

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 98.

[3] عبد الرحمان حسن الشهري، مرجع سابق، ص 85.

مختلف المستويات، كيفية وإجراءات إدارة القوات المسلحة في السلم والحرب، كيفية تدريب القوات المسلحة والمحافظة على كفاءتها واستعدادها، كيفية بناء وتطوير وتنظيم القوات المسلحة [1].

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية.

تطرقنا فيما سبق إلى المفاهيم المختلفة والمتعددة للأمن والعقيدة العسكرية، وعليه وجب تسليط الضوء على الأمن من منظور التهديدات والتحديات التي تواجهه، ومدى التفاعل الحاصل بين الأمن والتهديد، فتحديد مصادر التهديدات الأمنية قد يسهم بشكل كبير في تفسير مفهوم الأمن، حيث أن الشعور بالتهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الأمن.

وقد أفرزت التحولات الحاصلة في السياسة العالمية أنماطا جديدة من التصورات المتعلقة في الأساس حول موضوعات الأمن والتهديد على حدٍ سواء، من حيث المفهوم والمصدر، فعلى عكس التهديدات العسكرية المباشرة التي سادت النظام الدولي فيما سبق، ظهرت تهديدات جديدة شاملة ومركبة، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد [2].

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني.

1. **التهديد لغةً:** "من الفعل هدد، وهو النية في إلحاق الأذى والضرر، ووجود النية لإيذاء ومعاقبة أو الحاق الضرر بشخص معين من خلال عمل عدائي" [3].

2. **تعريف التهديد الأمني من الناحية الاستراتيجية:** هو تعارض المصالح القومية والاهداف إلى حد بلوغ مراحل لا يمكن التراجع وتعذر إيجاد حلول سلمية توفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، في المقابل مع عدم قدرتها على موازنة الضغوطات الخارجية، مما يضطر الأطراف المتصارعة إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى لتهديد [4].

---

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 101.

[2] جويدة حمزاوي، "**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 73.

[3] بوسكين سليم، "**العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021، ص 42.

[4] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 29.

1. يعرف تيري ديبيل Terry Debel التهديد الأمني في كتابه **استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي**، بأنه "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد"، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت.

2. أما باري بوزان فقد عرفه على أنه " تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، ويمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل"، ويرى **باري بوزان** أن الدول القوية يمكن أن تتعرض لتهديدات خارجية على عكس الدول الضعيفة التي يمكن أن تتعرض لتهديدات من الداخل والخارج [1].

3. تشخيص مصادر التهديد: هناك صعوبة كبيرة تواجه تحديد طبيعة مصادر التهديد بسبب تعقدها وتداخل متغيراتها، فقد يتضمن متغير التهديد للأمن القومي للدول الغزو والحصار، وهما عبارة عن تهديد واضح وتقليدي، ولكن في المقابل هل يمكن اعتبار الضعف الصناعي تهديدا للأمن القومي؟ أو يمكن اعتبار الهجرة الغير شرعية، أو إعلان الآراء السياسية المعارضة تهديدا جديا للأمن القومي؟ وبصفة عامة يخلص باري بوزان إلى تصنيف متماسك نوعا ما، في تحديد أشكال التهديد للأمن القومي، والمحدد في تصنيفها قطاعيا مثل التهديدات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، فإذا أخذنا التهديد باستخدام القوة العسكرية، فهو قلب الاهتمامات التقليدية في الأمن القومي [2] وهناك عوامل أخرى أصبحت تصنف ضمن تهديدات الأمن القومي وهي تهديدات جديدة وغير تقليدية، والتي قد تتشكل في الأساس جراء الاخلال بالجوانب الأيديولوجية، الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية للدول.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة والمفاهيم ذات الصلة.

في ظل ظهور تهديدات امنية جديدة يكون الفاعل فيها غير دولاتي، توجب إعادة صياغة مفهوم التهديدات الأمنية، فقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه: "التحذير والوعيد وسعي طرف

[1] جارش عادل، "**مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2017، ص 253.

[2] عامر مصباح، "**نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**"، مرجع سابق، ص34.

ما ليتسبب في الشر والأذى"، غير أنه وفي ظل الطبيعة الهجينة للتهديدات الأمنية الجديدة أو الحالية، أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر، ذلك أن القصدية المفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه (سعي، تحذير، ووعيد)، لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل، التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي الاحتباس الحراري)، وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء كانوا دولا، أو فواعل ضمن الدول، أو فواعل عبر الدول أو فوق الدول، كما أن التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها [1].

1. مفهوم التهديدات اللاتماثلية: أصبح مصطلح اللاتماثل يستخدم على نطاق واسع ما أدى إلى نشوء نوع من التوتر في فهم التهديدات الأمنية في العصر الحديث، وهو ما قاد إلى مفاهيم خاطئة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير بشكل سلبي على تطور الامن الوطني والاستراتيجيات العسكرية وكذا التخطيط الدفاعي، فاللاتماثل والغير متماثل له تعريفات عديدة منها ما يخص وصف الأسلحة، والنظم والتكتيكات، وعادة ينظر للتهديدات اللاتماثلية باعتبارها ذات قدرة على اسقاط ضحايا مدنيين، ويعتمد المحللون اليوم على استخدام المصطلح لوصف التهديدات الأمنية الجديدة غير التقليدية، العاجلة أو غير المألوفة [2] وتسمى التهديدات اللاتماثلية أيضا بغير التقليدية وغير المتناظرة، تحدث بين فواعل مختلفة من حيث القوة، يمكن أن يستهدف هذا النوع من التهديدات نقاط الضعف للطرف الأقوى، ويمكن أن يكون وسيلة لتعويض نقص في الموارد للطرف الأضعف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة [3].

هذا النوع من التهديدات يكون في مستوى أقل من أن تتعرض الدولة إلى خطر داهم نتيجة استخدام دولة أخرى القوة العسكرية عليها ضمن نطاق الأمن الخشن أو الصلب، هذه التهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة، وغير صادرة عن الدول فحسب، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة

[1] سليم بلحاج، مرجع سابق، ص 90.
[2] المرجع نفسه، ص 95.
[3] بوسكين سليم، مرجع سابق، ص48.

الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للقوميات وهو السمة البارزة حالياً، والجريمة المنظمة والنزاعات الاثنية والحروب الأهلية وما ينجر عنها من انتهاكات لحقوق الأنسان، الإبادة الجماعية، وسمي باللاتماثلية نتيجة للتغير في هيكل المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (تماثل الأطراف) إلى النمط اللاتماثلي (لا تناظر في طبيعة الأطراف) في ظل تغير مفهوم الأمن والنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة [1].

2. **مفهوم التحديات الأمنية:** من المفاهيم المشابهة لمفهوم التهديد والتي تخدم موضوع دراستنا هذه، نجد مفهوم التحدي Challenge ويقصد به: مجموعة معقدة من المشاكل والظروف الناتجة من الواقع سواء كانت بإرادتنا ورغباتنا الواعية أو غير الواعية، فلقد عرفها سليمان عبد الله الحربي بأنها: "المشاكل والصعوبات التي تحد من تقدم الدولة وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها وأمام تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجاهلها أو تجنبها" [2].

يمكن أن تتخذ التحديات صوراً كثيرة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، فالفرق بينهما يكمن في أن التهديد يكون باستخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة أو التهديد باستخدامها، ويكون تأثير التهديد مباشر في الأمن، أما التحدي فقد يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى إضرار بالأمن القومي [3].

وفي هذا السياق نحاول توضيح الفرق بين بين مفهومي التهديدات الأمنية، والتحديات الأمنية، فالتحديات "هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية، الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين، بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتا زمنيا اكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد، والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدة تدخل في إطار الأمن الناعم، أما التهديدات تدخل في نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن

[1] جارش عادل، مرجع سابق، ص258

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 28.

[3] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 31.

التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ويكون تأثيره تأثيرًا مباشراً، في الأمن، أما التحدي فإنه يؤدي في المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي [1].

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية.

1. **من حيث أنواعها:** تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، فمنهم من أن الأنواع الرئيسية للتهديد هي: (تهديد الهجوم العسكري، تحديد النشاط الإجرامي).

تهديد بقاء الانسان ورفاهيته، مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي، التي يهدد بقاء الانسان على المدى الطويل، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي، وإما كفئة بحد ذاتها [2].

كما تختلف درجة التهديد وصوره، ومن هنا يمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

التهديدات الفعلية: هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

- التهديدات المحتملة: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- التهديدات الكامنة: هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.
- التهديدات المتصورة: هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية، بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة [3].

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 29.
[2] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 31.
[3] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 29.

2. عناصر تحليل التهديد الأمني: إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة مصادر وأنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمن وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية.

- طبيعة التهديد: يقصد به نوعه وأبعاده، سواء كان سياسي أو اقتصادي، أو عسكري أو جغرافي.
- مكان التهديد: اتجاهه، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء أكان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.
- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته، وهل هو ثابت أو متغير.
- درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.
- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم من خلاله اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهور للحد من تأثيره وأبعاده [1].

من أجل دراسة التهديدات بشكل مناسب ينبغي التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مروراً بتحديد مصادر التهديد (الداخلية والخارجية)، ووصولا بالسياسات و الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديد وطبيعتها ، وبين الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات، فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوة أو الردع، مثل الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، كما يمكن المزج بين مجموعة من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها وتبعا للبيئة الأمنية التي تتأثر بها [2].

[1] ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 33.
[2] المرجع نفسه، ص 30.

الفصل الثاني: أثر التحديات الإقليمية على العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الأول: التحديات الإقليمية في الفضاء الإقليمي الجزائري

يشكل الموقع الجغرافي للجزائر وطول الحدود الإقليمية للدولة مع الدول المجاورة، انكشافا أمنيا على المحيط الأمني الداخلي للجزائر، بالنظر لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية الافريقية والمتوسطية، وخاصة مع بروز الأزمات والتحديات الأمنية التي تشهدها هذه الفضاءات، فالحدود الجزائرية لم تعد عازلة وأصبحت قابلة للاختراق بالرغم من الاستراتيجيات الأمنية والدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر للحد من تبعات وتفاعلات هذه الأزمات على الأمن القومي الجزائري، ومن أهم هذه التحديات يبرز الإرهاب كأهم مهدد للأمن في المنطقة وارتباطه بالجريمة المنظمة، التهريب والاتجار بالسلاح والمخدرات، الهجرة الغير شرعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب تحديد التحديات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري من حيث الفضاءات الجيوسياسية والإقليمية، نذكر منها إفريقيا فشل الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى وتداعيات أزمة الطوارق، مغاربيا تداعيات الربيع العربي على الأمن في المنطقة في ظل انهيار الدولة في ليبيا و الازمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية في الفضاء الإقليمي الجزائري.

إن الوضع الحدودي في المنطقة يكرس فوقية العامل الديمغرافي والتركيبة الاثنية والتي تعد عاملا رئيسيا في تحديد إمكانيات التهديد والخطر الناتج عن التنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة والعنف المسلح العابر للحدود [1] كما أن تداعيات الربيع العربي والتي من أبرزها التدهور الأمني بالدولة الليبية عقب سقوط نظام القذافي، وما انجر عنه من توفر الظروف الملائمة لانتشار التمرد والإرهاب ووقوع الأسلحة بيد مختلف الجماعات الارهابية المتشددة المنتشرة بشكل كبير جنوب الصحراء الجزائرية، وعدم الاستقرار السياسي وفشل الدولة في افريقيا عموما والساحل خاصة.

من خلال هذا الطرح يتضح أن تعددت التهديدات الأمنية في المنطقة من شأنها أن تشكل تحديات أمنية تحتم على دول المنطقة عامة والجزائر على وجه الخصوص إدراكها وتبني استراتيجية لمواجهتها.

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى أهم التحديات الأمنية في المنطقة:

[1] بهلول نسيم، "**حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص13.

1. **ظاهرة الإرهاب العابر للحدود:** تعود نشأة الإرهاب في المنطقة عموما إلى الحركات الجهادية المتطرفة التي أسست الخلايا الجهادية الوطنية من خلال السعي لإقامة الدولة الإسلامية [1] وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001، منعرجا حاسما في مسار ظاهرة الإرهاب في الجزائر إذ انتقلت حدود الظاهرة من الطابع الوطني إلى الطابع الدولي والإقليمي عبر الإعلان عن إنشاء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في 2007 تحت قيادة عبد الله درودكال (أبو مصعب عبد الودود) [2].

وجدت هذه التنظيمات الإرهابية في هشاشة الأنظمة السياسية وحالة التراخي الأمني في دول الساحل الافريقي والمناطق الصحراوية في المثلث الحدودي الجزائر موريتانيا، وخط مالي النيجر وتشاد، الفضاء المناسب لإقامة مراكز تدريب للجماعات الإرهابية وإقامة إمارة تابعة للمركز (تنظيم القاعدة) واستقطاب وتجنيد الشباب الناقم على الأنظمة الحاكمة، خاصة الجزائر وموريتانيا ومالي [3] وجاء توسع التهديد الإرهابي في المنطقة وفقا للتفاعلات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى أزمة الطوارق في شمال مالي والإسلاميين المتصلين بالقاعدة على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتواصلها مع الجماعات الإرهابية في دول الساحل الافريقي كجماعة بوكوحرام النيجيرية، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، وحركة انصار الدين السلفية الجهادية في مالي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا بقيادة منشقين عن تنظيم القاعدة [4].

تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، إذ ارتفع من 90 عملية في 2016 إلى 194 عملية في 2017، وتضاعف إلى 465عملية في 2018، وقد وصل عدد القتلى جراء الأعمال الإرهابية إلى 4000 قتيل في 2019، ويسعى تنظيم القاعدة وداعش وحلفائهما إلى إعادة السيطرة على شمال مالي، ومنها إلى منطقة الساحل من موريتانيا غربا إلى

---

[1] قلاع الضروس سمير، "**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص51.

[2] رياض بوزرب، "**استراتيجية الأمن القومي الجزائري، إدراك–تهديد–استجابة**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018-2019، ص 129.

[3] قلاع الضروس سمير، مرجع سابق، ص 52.

[4] المرجع نفسه، ص53.

دارفور في السودان شرقا بهدف بسط السيطرة على أكبر نطاق جغرافي يمكن أن تعلن من خلاله عن قيام الدولة الإسلامية، وتوجيه ضربات ضد الجيوش الوطنية في المنطقة والقوى الدولية الفاعلة هناك.

بعد أن عانت الجزائر من الإرهاب طيلة عشرية كاملة، وجدت نفسها في مواجهة نفس الظاهرة ولكن هذه المرة ذو طابع عالمي، وهو تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي صار له أشكال أخرى من الجريمة كالاختطاف الاتجار بالمخدرات والأسلحة بالشكل الذي يوحي بميلاد تحالف وثيق مع ظاهرة الجريمة المنظمة [1] هكذا تحول البعد الافريقي للأمن الجزائري لاسيما التخوم الساحلية الصحراوية وبعد فترة وجيزة إلى معقل للجماعات الإرهابية العابرة للحدود وأحد بؤر التفاعل مع الإرهاب المحلي، ما سيشكل تحديا أمنيا للجزائر وذلك لصعوبة تأمين الحدود الطويلة مع مالي والنيجر وليبيا [2]

2. **ظاهرة الجريمة المنظمة:** عرفت منطقة الساحل انتشارا كبيرا للجريمة المنظمة بكل أنواعها وتعد من أخطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ظهرت في دول الساحل الافريقي حيث تعتبر منطقة عبور باتجاه أوربا، تنشط في الأساس جماعات الجريمة المنظمة في الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتستعمل مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها كالترهيب، والاختطاف والابتزاز كما تتعامل مع مجموعات أخرى كالجماعات الإرهابية [3]

– الاتجار بالمخدرات: تعد تجارة وتهريب المخدرات من بين أبرز التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد أمن دول المنطقة وخاصة الجزائر بحكم جوارها للمغرب الأقصى الذي يعد من أكبر المنتجين والمصدرين للمخدرات في العالم، كما أن الموقع الجغرافي للجزائر بتوسطها دول المغرب العربي من جهة ومن جهة أخرى كونها نقطة عبور من دول الساحل إلى أوربا، هذا ما يجعل منها بلد عبور للمخدرات

[1] توفيق بوستي، مقال معنون ب "**الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء**"، منشور في مجلة أبحاث ص805

[2] عبد النور بن عنتر، مقال معنون ب "**البعد الافريقي للأمن القومي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، جامعة الجزائر 03 ،2018، ص 44.

[3] توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 806.

وأكثر بلد مستهدف بهذا التهديد، والأخطر من ذلك أنها تحولت إلى بلد مستهلك، وهناك محاولات لجعلها بلد منتج، فقد أصبحت المخدرات تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري [1].

يحتل المغرب المكانة الأولى عالمياً لـ 12 سنة على التوالي في إنتاج وتوزيع المخدرات، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة لسنة 2013، حيث قدر انتاج المغرب للقنب أو الكيف ب 38 ألف طن في نفس السنة، ويضيف أن 82% من اجمالي المخدرات المحجوزة عبر العالم مصدرها المغرب [2].

فيما يتعلق بالجزائر تمت مصادرة 762 470 186 كلغ من راتنج القنب خلال 11 شهر الأولى من سنة 2013، مقابل 387 921 130 كلغ لنفس الفترة من سنة 2012، حسب الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات، مصدرها المغرب [3].

– انتشار الأسلحة: بعد انهيار نظام معمر القذافي عمت فوضى السلاح في الدولة الليبية، وقد قدرت المراكز المتخصصة عدد قطع الأسلحة المنتشرة داخل ليبيا وحدها ب 20مليون، نتيجة فتح والاستيلاء عن مخازن السلاح، بما فيها 10 آلاف قطعة من نوع الدفاع الجوي المحمول، ونظرا لشساعة الحدود الليبية مع الدول المجاورة منها الجزائر تشاد والنيجر، مما أدى إلى عدم قدرة هذه الدول على مراقبة الحدود بصورة مكثفة، وطرحت فرضية إمكانية انتقال السلاح إلى خارج حدود ليبيا، سواء عن طريق الجماعات الإرهابية أو تجار الأسلحة، وقد ضبطت أسلاك الأمن الجزائرية المختلفة كميات هائلة من الأسلحة عند المهربين أو الارهابين ومنها ما وجد مخزن في المناطق الصحراوية النائية [4].

3. **الهجرة الغير شرعية:** تم إدخال الهجرة السرية أو الغير شرعية في خانة التهديدات الغير تقليدية اللاتماثلية ضمن جداول أعمال وترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي حيث تم تجريم الظاهرة، وتتمثل في التدفق

---

1 سليم بوسكين، مقال معنون ب "**العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر الواد– الجزائر، المجلد 10 العدد 02، سبتمبر 2019، ص1338.

2 أمينة حلال، "**التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط الغربي**"، النسخة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة–قطر، 2021ص 78.

3 المرجع نفسه، ص 79.

4 فول مراد، "**الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن**"، في:بهلول نسيم، "**حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ص 99.

البشري المتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية للمتوسط دول جنوب أوروبا خصوصا، عبر قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط التي خلفت مآسي إنسانية وباتت ظاهرة متكررة ومتداولة [1].

إن دراسة ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الفضاء الإقليمي للجزائر يتم من خلال وجهتين الأولى هي تنقل المهاجرين داخليا بين حدود دول المنطقة، والثانية خارجيا نحو أوربا لقربها الجغرافي [2] من خلال هذا يرتبط الأمن القومي الجزائري بهذه الظاهرة من حيث أن المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول الساحل بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية تدفع بشباب هذه الدول إلى محاولة الهجرة الغير شرعية نحو الأراضي الجزائرية [3] وتنامي موجات الهجرة الخارجية من الجزائر نحو أوربا ومن الدول الافريقية نحو أوربا مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين الغير شرعيين [4] ومن أهم النشاطات الاجرامية المرتبطة بالهجرة الغير شرعية نجد الاتجار بالبشر، حيث تنشط شبكات تهريب البشر في المنطقة عن طريق تهريب الأطفال والنساء من دول جنوب الصحراء الفقيرة للجزائر كخطوة أولى ومن ثم إعادة نقلهم إلى أوربا عن طريق نفس مسار المهاجرين الغير شرعيين [5].

المطلب الثاني: أهم القضايا الأمنية في الفضاء الإقليمي الجزائري.

1. **الأزمة الليبية:** تزامنت الازمة في ليبيا مع موجة ثورات الربيع العربي، بحيث انطلقت احتجاجات اجتماعية مطالبة بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي في مدينة بنغازي شرق ليبيا في فيفري 2011، لتدخل ليبيا بعدها في موجة العنف المسلح والفوضى، وسرعان ما تم تدخل منظمة الأمم المتحدة من خلال قرارات بحظر الأسلحة على نظام القذافي وتجميد أصول عائلته، وتعليق جامعة الدول العربية لعضوية ليبيا وقد اتخذت محكمة الجنايات الدولية إجراءات للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم انطلقت العمليات

[1] المرجع نفسه، ص 93.

[2] مزارة زهيرة، "**الاستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الافريقي**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف-الجزائر، 2017-2018، ص 150.

[3] فول مراد، مرجع سابق، ص100.

[4] سليم بوسكين، "**تحولات البيئة الإقليمية انعكاساتها على الأمن الجزائري**"، مرجع سابق، ص 218.

[5] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص 146.

العسكرية الخارجية ضد نظام القذافي بقيادة حلف شمال الأطلسي في 19 مارس 2011، هذا التدخل الخارجي زاد من تعقد الأزمة الليبية وانتشار أعمال العنف والانقسام الداخلي [1].

بعد اسقاط القذفي تولى المجلس الوطني الحكم برئاسة علي زيدان، وقد شهدت هذه المرحلة بروز آلاف الميليشيات المسلحة نظرا لضعف الدولة وأجهزتها الأمنية والجيش في مواجهتها لتلك الجماعات المسلحة، وتفتت البلاد إلى انتماءات قبلية وجهوية، يتواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة اللواء خليفة حفتر مع ميليشيات بعضها متطرف، في مراحل لاحقة ظهرت بعض الانقسامات السياسية والدستورية أدت إلى وجود حكومتين إحداهما في طرابلس والأخرى في طبرق وكلتاها مدعومة بقوات مسلحة، هذا الفراغ أوجد مساحة واسعة لظهور تنظيمات إرهابية مثل ما يعرف بتنظيم الدولة (داعش)، بهذا دخلت الدولة في ليبيا في دائرة من الصراعات العنيفة التي أخرجتها عن إطار التحول الديمقراطي [2].

عرفت الازمة الليبية عدة مبادرات للتوافق إلا أنها لم تنجح في ظل التدخلات الأجنبية للدول التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الليبيين من جهة ومن جهة أخرى عدم التوافق بين أطراف الصراع في ليبيا فلا مجال لحدوث انتخابات ديمقراطية، أما العنف فهو في ازدياد متواصل [3].

2. **الأزمة المالية وتمرد الطوارق:** بعد ثلاث أشهر من اندلاع تمرد الطوارق في شمال مالي في يناير 2012 انهار النظام القديم في وقت وجيز وعلى نحو غير متوقع عند محاولة إخماد التمرد في الشمال، الذي واجه مجموعة من الجماعات المسلحة في تحالف فضفاض، ودفع انقلاب عسكري في مارس 2012 الرئيس المالي أمادو توماني توري إلى الهرب [4]؛ من هنا بدأت بوادر الأزمة الأمنية الإقليمية تلوح في الأفق.

وما زاد من تعقيد الازمة في مالي هي مخرجات ثورات الربيع العربي في شمال افريقيا والتي أدت إلى انفجار الوضع الأمني في مالي وتغير كبير في المشهد الإقليمي، حيث كان للثورة الليبية تأثير مباشر على البيئة الأمنية الإقليمية في المنطقة، نظرا لتدفق المقاتلين والانتشار الواسع للأسلحة الليبية وللإشارة فقد كان

---

[1] بن صغير عبد العظيم وتبينة راوية، مقال معنون ب " **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**"، منشور في مجلة الفكر، المجلد 14 العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، جوان 2019، ص 214.

[2] المرجع نفسه، ص 214.

[3] المرجع نفسه، ص214.

[4] أنوار بوخرص، "**الجزائر والصراع في مالي**" دراسات أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، 2012، ص3.

النظام المالي يعتمد بشكل كبير على الامدادات المالية من نظام القذافي، نظرا لرعاية القذافي لمجموعات الطوارق المحلية، فسقوط حكم القذافي في ليبيا أدى إلى تفاعلات جيوسياسية في المنطقة توجت باشتعال الوضع الأمني في مالي، وإعلان استقلال أزواد واستيلاء الجماعات الجهادية في هذه المنطقة، وتلاها التدخل العسكري الفرنسي في 2013 [1].

تعد التركيبة الأمنية في منطقة الساحل امتداد للأمن القومي الجزائري وبناء السلم هناك يعد ستار له، وبالتالي تمثل البيئة الأمنية المضطربة في المنطقة أخطر تحديات بناء السلم على الاطلاق خاصة مع عدم الوصول إلى حلول للأزمات المشتعلة في المنطقة في ظل انقتال العمل الإرهابي إليها الذي وجد متنفسا له هناك وتحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة، زيادة على التدخلات الأجنبية في المنطقة [2].

3. **الأزمة السياسة بين الجزائر والمغرب:** كانت مشكلة الحدود من أبرز نقاط النزاع الجزائري المغربي مباشرة بعد استقلال الجزائر ففي أكتوبر 1963 دخلت الجزائر والمغرب في حرب الرمال بسبب المطامع التوسعية المغربية على حساب الأراضي الجزائرية، ومما زاد من تعقيد العلاقة بين الجزائر والمغرب حادثة تفجير فندق بالدار البيضاء في المغرب، والتي اتهمت جماعات إرهابية من الجزائر بتنفيذ التفجير وعلى أساس هذا الاتهام فرضت المغرب التأشيرة على الجزائريين الأمر الذي جعل الجزائر تقوم بغلق الحدود البرية بينها وبين المغرب وتجميد العلاقات الثنائية [3].

كما تعد مشكلة الصحراء الغربية من أكثر مشاكل العالقة بين البلدين، وقد كانت بدايتها عندما قامت اسبانيا في 1975 بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بينها والمغرب وموريتانيا وفق الاتفاق الثلاثي في 14 نوفمبر 1975، وما زاد من تعقيد المشكلة موقع الصحراء الغربية كهمزة وصل بين (الامتداد الجنوبي للمغرب، والشمالي لموريتانيا، والغربي للجزائر)، وعندما أعلنت البوليساريو قيام دولة الجمهورية الصحراوية

---

[1] نبيل بويبية، "**الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص 281.

[2] نبيل بويبية، المرجع نفسه، ص 296.

[3] سمية صحراوي، "**اتحاد المغرب العربي بين البعد التاريخي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، في: أمين البار "قراءات سياسية في عدة قضايا وملفات دولية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة مصر، 2018، ص 72.

الغربية في مارس 1976 بدعم من الجزائر وانسحاب موريتانيا من المشكلة، دخلت الجزائر والمغرب في علاقات دبلوماسية متوترة وأزمات سياسية متتالية [1].

من خلال هذا عرفت العلاقات الجزائرية المغربية من حين إلى أخر عودة التوتر، منها حادثة حرق العلم الوطني الجزائري إثر اقتحام القنصلية الجزائرية بالمغرب، على خلفية رسالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في قمة أبوجا حيث دعا صراحة لإنشاء آلية دولية لمراقبة وضعية حقوق الانسان في الصحراء الغربية، هذا ما أثار حفيظة النظام المغربي والذي قام بسحب سفيره من الجزائري [2].

وفي أوت 2021 قرّرت الجزائر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بسبب الأعمال العدائية للمملكة ضد الجزائر، وفي معرض تقديم الأسباب التي أدت إلى هذا القرار تم سرد الاحداث منذ حرب 1963 إلى غاية عملية التجسس الأخيرة باستخدام برنامج بيغاسوس الإسرائيلي، بالإضافة إلى قيام مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال، بانحراف خطير من خلال التطرق إلى ما سماه (حق تقرير المصير لشعب القبائل)، وتبعا لذلك استدعت الجزائر في 16 جويلية سفيرها فالرباط [3].

وقد تبع قرار قطع العلاقات الدبلوماسية قرار غلق المجال الجوي الجزائري أمام الطائرات المغربية ردًا على استمرار المغرب في الأعمال الاستفزازية ضد البلاد ووحدتها الأمنية، خاصة بعد التصريح الغير مسؤول للمفوض المغربي، لدعم مزاعم تقرير مصير شعب القبائل ودعمه لتنظيم الماك ورشاد، المصنفتين كتنظيمين إرهابيين من طرف الجزائر [4].

ومن أبرز التهديدات الأمنية مغربية المصدر على الأمن الوطني الجزائري والأمن الإقليمي على حد سواء، التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني برعاية الولايات المتحدة، مقابل ما نشره الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عبر حسابه في منصة تويتر بالاعتراف بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية

---

[1] نفس المرجع، ص 72.

2 المرجع نفسه، ص 84.

3 وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، فيديو لمؤتمر صحفي، الجزائر تُعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب رسمياً، عبر الرابط https://www.youtube.com/watch?v=UTkE5lCKdAc

[4] رضا شنوف، " **لهذه الأسباب أغلقت الجزائر مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية**"، القدس العربي، عدد 24 سبتمبر 2021، بر الرابط https://www.alquds.co.uk

المتنازع عليه منذ 1975 [1] وقد تجلت الأعمال العدائية جراء هذا التطبيع في الاتهامات الباطلة والتهديدات الضمنية التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي ضد للجزائر خلال زيارة رسمية للمغرب بحضور نظيره المغربي [2]

المطلب الثالث: تأثير التحديات الإقليمية على الأمن القومي الجزائري.

بما أن الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي وترتبط أيضا بدول الساحل فقد تتأثر ما بحيط بها من أزمات أمنية في تخومها الحدودي وفق منظور مركب الأمن الإقليمي، بانتقال التهديد إلى داخل الحدود الجزائرية، وقد أثرت تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري، وسنتطرق اليها من خلال تسليط الضوء على بعض الأحداث الأمنية التي واجهتها الجزائر.

1. **الاعتداءات الإرهابية في الجنوب:** تجددت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر جراء تدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي حيث أخذت منحا تصاعديا، حيث بدأت أولى هاته الاعتداءات باختطاف والي إليزي في جانفي 2012، ثم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست في مارس من نفس السنة، وفي أفريل بعد شهر واحد على عملية تمنراست تم اقتحام القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي، واختطاف القنصل وستة دبلوماسيين، وفي جوان 2012 قامت جماعة إرهابية بتفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة [3]

2. **اعتداء تيقنتورين:** تعد أزمة تيقنتورين من أخطر الأعمال الارهابية التي واجهتها الجزائر ذات الطابع العابر للحدود، ففي 16 جانفي 2013 تسللت جماعة إرهابية تسمي نفسها الموقعون بالدم من الحدود الليبية مكونة من ثماني جنسيات (كندا، مصر، موريتانيا، فرنسا، النيجر، الجزائر، ليبيا، مالي) حاولت مهاجمة حافلة عند مغادرتها قاعدة الحياة بتيقنتورين الواقعة على بعد 30كلم غرب عين أمناس، قرب الحدود الجزائرية الليبية، وقد باء الهجوم على الحافلة بالفشل مما اضطر الجماعة الارهابية للتوجه نحو المنشأة الغازية المسمات قاعدة الحياة، وقاموا باحتجاز رهائن من العاملين في المنشأة منهم 130 رهينة

[1] عائد عميرة، "**أي دور ل إسرائيل في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية؟**"، منصة نون بوست الالكترونية، نشر التقرير بتاريخ 11 نوفمبر 2021، عبر الرابط: https://www.noonpost.com/content/42329

[2] نفس المصدر.

[3] حسين بوقارة، حمد دردور، "**المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**"، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، المجلد 09 العدد 01، جامعة الجزائر 3، فيفري 2021، ص74.

أجنبية، وقد تمكن الجيش الجزائري باحترافية عالية من القضاء على 32 إرهابي، كما سمح تدخل الجيش الجزائري بتفادي كارثة حقيقية تمس الاقتصاد والبيئة على حد سواء، فقد كانت خطة الإرهابيين تقتضي تفجير المنشأة الغازية وتدميرها والقضاء على كل الرهائن [1].

3. **الأزمة مع المغرب:** أما في الفضاء المغاربي تعد التهديدات الأمنية مغربية المصدر من التهديدات الأخطر على الأمن القومي الجزائري، نظراً للأعمال العدائية التي تقوم بها المغرب على الجزائر، منها حادثة الهجوم المغربي على شاحنة تجارية جزائرية في الفاتح نوفمبر 2021 حيث كانت متوجهة لموريتانيا، وحسب بيان صادر عن الرئاسة الجزائرية "فإن ثلاثة مواطنين جزائريين قتلوا جراء هذا الاعتداء، وأن عدة عناصر تشير إلى ضلوع قوات الاحتلال المغربية في الصحراء الغربية في ارتكاب هذا الاغتيال الجبان بواسطة سلاح متطور إذ يعد ذلك مظهراً جديداً لعدوان وحشي يمثل ميزة لسياسة معروفة بالتوسع الإقليمي والترهيب" [2].

ووصف البيان القتلى الجزائريين بأنهم "ضحايا أبرياء لعمل إرهاب الدولة في اليوم الأغر للفاتح نوفمبر، وهم شهداء التحرير الوطني الذين جعلوا من الجزائر الجديدة منارة للقيم ولمبادئ تاريخها الأبدي"، ولم يكشف البيان عن تفاصيل تخص مكان الحادث، لكنها هددت بالرد العملي على العملية التي استهدفت الشاحنات الجزائرية وشددت أن اغتيالهم لن يمضي دون عقاب [3].

المبحث الثاني: العقيدة العسكرية الجزائرية.

تعد العقيدة العسكرية للدول من الأسس المهمة لبناء للأمن القومي وسياسة الدفاع الوطني، وتتضح أهميتها كونها مجموعة من التدابير متعلقة بالصمود والفعالية العملياتية، وانطلاقا من هذه الغاية يتم تحديد البيئة الأمنية الجغراسية (الجغرافية–السياسية) لتركيز الجهود الرئيسية للقوات وطرق توزيعها، وطريقة المناورات

[1] فيروز مزياني، مقال معنون ب "**العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07 العدد 02، جامعة الحاج لخضر باتنة–الجزائر، 2020، ص 548.

[2] تقرير رأي القدس، "**المغرب والجزائر: قصف الشاحنات بعد وقف الغاز؟**" القدس العربي، عدد 03 نوفمبر 2021، عبر الرابط: https://www.alquds.co.uk

[3] عثمان لحياني، "**الجزائر تتهم القوات المغربية بقصف شاحنات عائدة من نواكشط ومقتل ثلث مواطنين**"، تقرير موقع العربي الجديد، نشر بتاريخ 03 نوفمبر 2021، تم الاطلاع عليه في 29 ماي 2022، عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics

التي تقوم بها القوات خلال تنفيذها للمخططات الأمنية وحتى المواجهات الميدانية للقطاعات العسكرية، كما تحدد التدابير الرئيسية المتعلقة بتأمين الأعمال الأمنية المقبلة من كافة النواحي [1].

المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية.

اعتبر العديد من الباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية أن العقائد العسكرية للدول تقتصر على الدول الكبرى التي تمتلك نظرة مستقبلية لأمنها القومي، على عكس دول العالم الثالث التي تفتقد إلى صياغة استراتيجياتها الأمنية وأنها تعتمد فقط على ردود أفعال آنية لمواجهة التهديدات والمخاطر المفاجئة، والبعض منهم يرى أن الجزائر ضمن هذه الدول تفتقر إلى عقيدة عسكرية واضحة المعالم، رغم ذلك وبعد الاستقلال بدأ يتشكل تصور أمني يحدد الأهداف والمبادئ الأساسية للعقيدة العسكرية الجزائرية [2] فالجزائر استمدت عقيدتها العسكرية من مبادئ الثورة الجزائرية ضد الاستعمار، فقد تميزت العقيدة العسكرية الجزائرية بمجابهة الفكر الاستعماري والذي من خلاله اتخذت أهم مبادئها وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول بالامتناع عن اللجوء إلى الحرب، وعليه تبنت الجزائر نظرة دفاعية بحتة بشأن استخدامات الجيش العسكرية [3] وبما أن الدستور الجزائري لعام 2016 في مادته رقم 29 التي تنص على ما يلي: " تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها.وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة" [4] هذا ما أدى إلى منع القوات المسلحة دستوريا من عدم تجاوز الحدود الجغرافية حتى ولو كانت هناك تهديدات قد تمس باستقرار الجزائر الأمني، كما تبلورت عقيدة الأمن القومي الجزائري في السنوات الأولى بعد الاستقلال حتى السبعينات من خلال التأثر

[1] بهلول نسيم، "**مقدمة المشرف**"، في بهلول نسيم "**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**"، دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2015، ص 21.

[2] سليم بوسكين، مقال معنون ب "**العقيدة أمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة**"، مرجع سابق، ص 1334.

[3] محمد يوسف خليل، مقال معنون ب "**إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي**"، منشور في مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية المجلد الثاني العدد التاسع، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، ديسمبر 2020، ص11.

[4] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مارس 2016.

بمشكلات الحدود التي أدت إلى نشوب حرب الرمال مع المغرب جراء الاطماع التوسعية على حساب العمق الجغرافي الجزائري [1].

بعد ذلك تعززت العقيدة العسكرية أكثر خلال العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، بانتهاجها لاستراتيجيات عسكرية موجهة لمكافحة الإرهاب وملاحقة بقاياه التي تمتد إلى يومنا هذا، وبعد ظهور التهديدات الجديدة المصاحبة للتحولات التي مست البيئة الإقليمية على مختلف الأصعدة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تكييف عقيدتها العسكرية بما يتوافق مع المعطيات الجديدة لكي تكون قادرة على مواجهة تلك التهديدات [2].

وتهدف العقيدة العسكرية الجزائرية إلى تحقيق أهداف من شأنها تعزيز الأمن الوطني، حيث تقوم على ضمان وسلامة التراب الوطني، وعدم المساس بحدوده وحرية الأمة في صوغ اختياراتها، والأبعاد المرتبطة بالموقع الجغرافي، كما تهدف إلى الاستناد إلى الشرعية الدولية في حل الخلافات، وتبني العقيدة الدفاعية وتقديمها على الهجومية أذا ما تم استخدام القوة العسكرية، وتوطيد العلاقة بين الجيش والفعاليات السياسية والمجتمعية، من خلال تعزيز مقاربة الدفاع المبنية على المواطنة لتعزيز أواصر الالتفاف الشعبي حول الجيش من منطلق أن الدفاع الوطني مهمة الجميع وما الجيش إلا وسيلة لتحقيقه [3] وهو المبدئ الذي استند إليه في بناء الجيش وقد سمي تبعاً لذلك ب "الجيش الوطني الشعبي"، كما تهدف العقيدة العسكرية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والدفاع وترقيتهما.

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية.

لا يمكن لأي دولة اعتناق عقيدة عسكرية ثابتة وقادرة على تحقيق مصالحها، دون الاستناد إلى مرتكزات تكون مستمدة من مبادئها وقيمها وخصوصيتها، فكل العقائد العسكرية للدول لها مجموعة من

---

[1] جلال حدادي، "**الأمن الجزائري في إطار استراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد احداث 11 سبتمبر "2001**، أطروحة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو-الجزائر،2015، ص59.

[2] سليم بلحاج، "**التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2020-2021، ص 195.

[3] فيروز مزياني، "**تحولات البيئة الأمنية الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2020-2021، ص 180.

المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها، تكون هذه المرتكزات ذات أبعاد (تاريخية_جغرافية_سياسية أو قانونية_أيديولوجية ثقافية أو اجتماعية)، وبالرجوع للعقيدة العسكرية الجزائرية فتستند إلى جملة من المبادئ التي ساهمت عدة عوامل في بلورتها وصياغتها لتشكل الركائز الأساسية للعقيدة العسكرية الجزائرية، وفيما يلي سنتطرق بالتفصيل لمبادئ ومرتكزات العقيدة العسكرية الجزائري.

1. مبادئ العقيدة العسكرية الجزائرية:

- **مبدأ عدم التدخل وحسن الجوار:** وهو من المبادئ الرئيسية التي قامت عليها العقيدة العسكرية الجزائرية وكذلك السياسية الخارجية الجزائرية، استمدت الجزائر هذا المبدأ بحكم المرجعية التاريخية للثورة التحريرية المجيدة ضد الاستعمار، فالجزائر ومنذ استقلالها سنة 1962 دعمت الحركات التحررية عبر العالم وجابهت الفكر الاستعماري، فهي تنأى بنفسها من التدخل في الشؤون الأمنية أو السياسية للدول أخرى في المقابل ترفض تدخل أطراف خارجية في الشأن الداخلي الجزائري، وهذا لتعزيز سيادة الدولة وضمان لإرادتها الحرة المستقلة [1].

- **مبدأ العقيدة العسكرية الدفاعية:** تهدف العقيدة العسكرية الجزائرية دفاعية إلى مواجهة التهديدات والمخاطر عبر نطاقها الجغرافي فقط، وقد نجح هذا المبدأ في مواجهة التهديدات التقليدية التماثلية، أي منع أي تهديد عسكري خارجي يستهدف الوحدة الترابية للجزائر، كما حدث في حرب الرمال مباشرة بعد الاستقلال جراء الأطماع التوسعية للمملكة المغربية [2].

- **رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها:** الجزائر وبحكم عقيدتها العسكرية ترفض رفضاً قاطعا تواجد قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت وتستند في ذلك إلى الثورة ضد الاستعمار، وعليه رفضت الجزائر في 2013 طلب روسيا لمنحها تسهيلات عبور بحرية بمقابل مزايا عسكرية، وقد بررت الجزائر هذا الرفض بحكم مبدأ السيادة وحسن الجوار، كما وقد سبق وطلب منها الاتحاد السوفيتي، لاسيما في نهاية الستينات، منحه تسهيلات عسكرية بحرية، إلا أنها رفضت، حيث

[1] سليم بوسكين، **"العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة"**، مرجع سابق، ص 86.
[2] المرجع نفسه، ص 90.

أكدت في ذلك الوقت أنها لم تقم إجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لتستقبل قواعد أخرى، فمنذ إجلاء القواعد العسكرية الفرنسية (1967-1970) من رغان وكولومب بشار (قاعدة جوية أقصى غرب البلاد بالقرب من الحدود مع المغرب) والمرسى الكبير بوهران (قاعدة بحرية غرب البلاد)، وبوصفر بوهران (قاعدة جوية غرب البلاد)، لم تستقبل الجزائر قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها [1].

- **حل النزاعات بالطرق السلمية:** وقد استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يحث الدول على السعي لحل النزاعات بالطرق السلمية، ضمن الفصل السادس منه [2] وهذا لا يعني عدم وجود نزاعات بين الجزائر وغيرها من الدول، ولكن المقصود هو كيفية حل النزاعات، والذي يجب أن يكون بالطرق السلمية، في إطار التفاوض المباشر أو الغير مباشر، في إطار المنظمات الإقليمية، أو حتى اللجوء عند الاقتضاء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين [3].

عملت الجزائر على إيجاد الحلول السلمية للنزاعات لمختلف دول العالم، وكان لها دور في حل بعض النزاعات عن طريق المساعي الدبلوماسية مع أطراف النزاع أو مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة أو عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة [4].

2. مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية: بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية يمكن القول إن (العامل التاريخي والجغرافي والايديولوجي والقانوني)، كان لهم تأثير واضح على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر.

- **العامل التاريخي:** يتجسد هذا العامل من خلال تاريخ الجزائر النضالي ضد كل الامبراطوريات والدول التي احتلت الجزائر عبر تعاقب فترات التاريخ، فقد تميزت الجزائر بمقاومة الاحتلال وردعه، كان

---

[1] عبد النور بن عنتر، مقال معنون ب "**عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"، مركز الجزيرة للدراسات، عبر رابط الموقع https://studies.aljazeera.net/ar منشور بتاريخ 02 ماي 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04 ماي 2022.

[2] ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس المواد 34، 35، 35، 36، 37، 38، هيئة الأمم المتحدة.

[3] رؤوف بوسعدية، مقال معنون ب "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جامعة الحاج لخضر باتنة-لجزائر، 2016، ص 160.

[4] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 95.

إرث المقاومة والتحرر ومناهضة الاستعمار عاملا أساسي في بناء العقيدة العسكرية الجزائرية، ورسم معالمها والتزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي [1].

كما أسهمت الثورة التحريرية الجزائرية في وضع المعالم العامة للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فنجد أن عامل التاريخ كان من أبرز العوامل التي من خلالها تم بناء الدولة الجزائرية الحديثة وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود مجالات الحركة والفعل السياسي والأمني [2] ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة، إلا أن هاجس التاريخ يبقى حاضرا أمام عقيدتها العسكرية [3].

– **العامل الجغرافي:** يعد المحدد الجغرافي عاملا هاما من مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية، باعتبار أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية بتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين ضخمين، الشمالي وهو الاتحاد الأوروبي، والجنوبي وهو العمق الافريقي [4] هذه المكانة الاستراتيجية للجزائر جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات أو جهات، وعليه أخذت العقيدة العسكرية الجزائرية هذا الانكشاف الجيو–استراتيجي بعين الاعتبار، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تحولات أمنية إقليمية ودولية جديدة زادت من حدت هذا الانكشاف الأمني خاصة من جانب العمق الافريقي والقضايا الحدودية [5].

– **العامل الإيديولوجي:** لقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية، مصدراً قيما للعقيدة العسكرية الجزائرية [6] من أبرز مبادئ الاشتراكية التي تبنتها الجزائر نجد، مناصرة

---

[1] سليم بوسكين، مقال معنون ب "**العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة**"، مرجع سابق، ص 1334.

[2] سليم بلحاج، مرجع سابق، ص212.

[3] غراف عبد الرزاق، مداخلة معنونة ب "**دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الازمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية انموذجا**"، الطبعة الثانية من الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ومخبر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في التجربة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، 31/30 جانفي 2017، ص 242.

[4] صالح زياني، مقال معنون ب " **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، منشور في مجلة الفكر العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، 2017، ص 290.

[5] فلاك نورالدين، مقال معنون ب "**دور العقيدة الأمنية الجزائري في مواهة التحديات الأمنية الجديدة**"، منشور في مجلة الأستاذ الباث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 04 العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة–الجزائر، 2019، ص 1092.

[6] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص81.

حركات التحرر في العالم والدفاع عن القضايا العادلة وأهمها (مساندة القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية)، كما أن خيار الحزب الواحد الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال اقتداءً بتجارب العديد من دول العالم الاشتراكية، فقد كان ينظر للحزب الواحد على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية، وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، على أن الاشتراكية كنظام وايديولوجية هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال [1].

المطلب الثالث: تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من 2010 إلى 2021.

قد تكون تأثيرات البيئة الأمنية الخارجية دافعا قويا لتغيير توجهات السياسة الخارجية للدولة وعقيدتها الأمنية، من حيث إعادة النظر في مدى إدراكها للتهديدات البيئة الخارجية جراء تحديات العولمة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدولة لها تداخلات حدودية مع دول أخرى تشهد أزمات أمنية، كما أن طبيعة موازين القوى الإقليمية والدولية تلعب دوراً محوريا في صياغة السياسيات الأمنية، والتي تسعى من خلالها لمحاولة التأقلم مع الأوضاع الراهنة [2] وبناءً على هذا تتضح قيمة المتغير الأمني في صناعة السياسية الخارجية، فتسعى الدول لتطوير تصورات جديدة لرسم عقيدتها العسكرية بما يؤهلها للعب دورها الفاعل في بيئتها الاقليمية، وإذا أردنا تسليط الضوء على العقيدة العسكرية الجزائرية التي تطورت نسبيا، فالتهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر فرضت عليها إعادة النظر في التصور العام لسياستها الأمنية من جهة وضرورة تطوير عقيدتها العسكرية من جهة أخرى، وفيما يلي سنعرض أهم تطورات العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال التركيز على الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2021:

1. **البعد القانوني الدستوري:** تعد المؤسسة العسكرية الجزائرية ممثلة في الجيش الوطني الشعبي مؤسسة دستورية مثلها مثل باقي مؤسسات الدولة الجزائرية، ومن المهم الإشارة إلى أن الجيش الوطني الشعبي ينفرد

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص 291.

[2] إبراهيم بن دايخة، مقال معنون ب **"مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة"**، منشور في مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 05 العدد 02، 2021، ص 13.

عن بقية جيوش العالم بخاصية أنه لم يؤسس بمرسوم ولكنه ولد من رحم ثورة التحرير الجزائرية، [1]وهو امتداد لجيش التحرير الوطني، فقد حظي الجيش الشعبي الوطني باهتمام كبير بعد الاستقلال من طرف من رجالات تلك المرحلة، كما لا يفوتنا أن نطرح نقطة مهمة للغاية وهي أن الجيش الشعبي الوطني ساهم بشكل كبير في بناء دولة جزائر الاستقلال، وقد احتلت المهام الموكلة إليه حيزا كبيرا في مختلف الدساتير التي عرفتها البلاد، أما في دراستنا هذه سنركز على الدساتير التي تزامنت والفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 يعني دستور 2008، 2016، 2020 وما جاء فيهما من تعديلات لمهام الجيش الوطني الشعبي.

- **دستور 2008**: جاء في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2008 فيما يخص مهام الجيش الوطني الشعبي ما يلي:

"المادة 25: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف أملاكها البحرية.

" المادة 26: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

" المادة 27: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري [2]

[1] بوكبشة محمد، مقال معنون ب "**الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية**"، منشور في مجلة الجيش العدد 687 أكتوبر 2020، ص 31.

[2] لمواد 25، 26، 27 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية رقم 76 الصدارة بتاريخ 08 ديسمبر 1996 السنة الثالثة والثلاثون، المعدل ب: "القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002" و"القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008"، ص11.

" المادة 28: تعمل الجزائر من أجل التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه "[1]

حدد هذا الدستور أدوار ومهام الجيش وهي المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية [2] انطلاقا من هذه المهام وبحكم مقتضيات المرحلة فقد تبنت الجزائر عقيدة عسكرية وفق ما جاء في الدستور اهتمت بمجال مكافحة الإرهاب، ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر.

- **دستور 2016**: لقد خصص دستور 2016 حيزا هاما للجيش الشعبي الوطني من خلال ديباجته التي نصت على أن: "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه" [3].

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري" [4].

ومن أجل تجسيد التزام الجيش بالضوابط التي جاء بها الدستور، انتهجت العقيدة العسكرية الجزائرية سياسة تطوير وعصرنة الجيش على كل الأصعدة لتعزيز قدراته الدفاعية بما يتماشى والتحول الحاصل في مفهوم الأمن [5].

---

[1] المادة، 28 المرجع نفسه، ص11.

[2] بوكبشة محمد، مرجع سابق، ص33.

[3] ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الثالثة والخمسون العدد 14، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016، ص 5.

[4] المصدر نفسه، ص 5.

[5] بوكبشة محمد، مرجع سابق، ص33.

ومن أبرز ما ميز هذه المرحلة هو انطلاق ثورات الربيع العربي منذ بداية 2011 في تونس ومصر وليبيا، واعادت تشكل مستقبل المنطقة بشكل جذري، حيث أطاحت هذه الاحداث بالأنظمة السياسية للدول التي شهدت أحداث الربيع العربي، ولكن الجزائر التزمت بمبادئ عقيدتها العسكرية خاصة ما يتعلق بمبد "عدم التدخل" وقد رافق هذا الموقف جدالاً واسعاً بين مؤيد ومعارض له، فمن جهة أعطى تصوراً لرجاحة موقف الدبلوماسية الجزائرية التي أُخِذت من جهة أخرى على أنها مواقف سلبية تجاه ما تشهده المنطقة من أزمات أمنية في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي، حيث ظلت الجزائر متمسكة بمبادئ عقيدتها العسكرية [1] فالجيش الجزائري لم يشارك في أي عمليات عسكرية خارج الوطن كما نص الدستور الجزائري وكما يرى أنصار هذا المبدأ أن التدخل العسكري سيخلق أعداء للجزائر ويتعارض مع مبدأ حسن الجوار، أما معارضو مبدأ عدم التدخل العسكري يرون أنه لم يعد خيارا مجديا بالنظر للتحديات الأمنية المرافقة للعولمة سيما الأوضاع الأمنية في دول الساحل والمغرب العربي وما قد ينجر عنه من انعكاسات قد تمس بالأمن القومي الجزائري [2].

كما لا يمكننا إغفال نقطة مهمة وتصور جديد للعقيدة العسكرية الجزائرية في هذه المرحلة والتي أشارت إليها ديباجة دستور 2016 ولأول مرة، هي السعي لعصرنة واحترافية الجيش الوطني الشعبي وتحقيق الاحترافية بما يراعي خصوصية الجزائر السياسية والعسكرية، وبما أنه قرار استراتيجي أصبحت مسألة احترافية الجيش من أولويات العقيدة العسكرية وخيارات الاستراتيجية الدفاعية للجزائر، كل هذا في ظل تحديات العولمة والتطور التكنولوجي الذي صاحبها، حيث أن الحرب لم تعد تعتمد على الكم بقدر اعتمادها على الكيف، وذلك بتدخل التكنولوجيات الجديدة التي تستخدم في الحروب الجديدة [3].

- **دستور 2020**: تضمن دستور 2020 تعديلاً جوهريا يتعلق بالمادة 26 من دستور 2016 معدل بالمادة 30:

[1] إبراهيم بن دايخة، مرجع سابق، ص 14.

[2] طيابية ساعد، بورنان عبد الرحمان، مقال معنون ب "**تطور العقيدة العسكرية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي**"، منشور في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر المجلد 06 العدد 01، 2022، ص 540.

[3] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص182.

تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في وحدات حفظ السلم [1].

كما ونصت المادة 91 على أن رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، يتمتع بالسلطات والصلاحيات الآتية:

هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني.

يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان [2].

من خلال هذه التعديلات تمت دسترة مشاركة قواتنا المسلحة في عمليات حفظ السلام تحت غطاء الشرعية الدولية، وفي إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، ورخص دستور 2020 لرئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، بإمكانية إصدار قرار إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود، وقد قيد الدستور هذه الرخصة بمجموعة من الإجراءات من أهمها عرض القرار على البرلمان للمصادقة [3] ويرى العديد من الملاحظين أن هذا الاجراء يطرح نقطة مهمة وهي إدخال آليات جديدة للرقابة المدنية على القوات المسلحة الجزائرية، هذا الاجراء في حد ذاته يعتبر نقلة نوعية للعقيدة العسكرية الجزائرية [4].

---

[1] المادة 30 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، ص11.

[2] المادة 91، نفس المصدر، ص21.

[3] بوكبشة محمد، مرجع سابق، 35.

[4] مهيب الرفاعي، مقال معنون ب "**عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب**"، منشور في موقع العربي الجديد، بتاريخ 23 ديسمبر 2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2022، رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk

2.البعد العسكري ومؤشرات التسلح:

- **من الجانب العملياتي:** تبعا للتحديات الأمنية الجديدة في الفضاء الإقليمي للجزائر عرفت العقيدة العسكرية الجزائرية تطورات في استراتيجياتها العسكرية قد لا تتعارض والمبادئ العامة للسياسة الخارجية والعقيدة الأمنية، وتكمن هذه التعديلات على العقيدة العسكرية في تركيز الجزائر بشكل أكبر على الأمن الحدودي خلافا لما كان الحال عليه في تركيز القوات المسلحة في إطار مكافحة الإرهاب الداخلي، فكما هو معروف تعاني الحدود الجزائرية انكشافا خطيراً على كافة الجبهات الشرقية الجنوبية والغربية، فكان من الضروري تفعيل استراتيجيات عملياتية جديدة وذلك بتكثيف الوحدات القتالية على طول الشريط الحدودي وسط جوار ملتهب [1].

غالبا ما توافق سلوك الجزائر وسياستها الخارجية حيال الأزمات الأمنية في دول الجوار الإقليمي والمبادئ المؤسسة لعقيدتها العسكرية، بيد أن هنالك تحليلات ترى أنه قد طرأت تعديلات هامشية وظرفية قد تتعارض والمبادئ العامة للعقيدة العسكرية الجزائرية، فرضتها مقتضيات الواقع الأمنية، يمكن أن نستشفها من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة الأمنية في مالي، حيث اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها، بفتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في مالي في ديسمبر 2012، هذا ما يتعارض مع مبدئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدئ حسن الجوار، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، وشاركت الجزائر في الاجتماعات التي عقد لتحضير التدخل في مالي [2].

يرى خبراء أن الجزائر قامت بهذه الاجراءات في إطار التعاون الأمني الإقليمي، وبحكم مكانتها الإقليمية ولكي تتجنب سياسة المقعد الشاغر من جهة ومن جهة أخرى لمحاولة التأثير على كيفيات التدخل وأهدافه [3]؟ وللإشارة جاء هذا التدخل العسكري في إطار الأمم المتحدة، وفقا للقرار رقم 2085 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012 والذي ينص على إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي، ولكن لم

[1] طيابية ساعد، بورنان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص540.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

[3] سليم بوسكين، "**العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة**"، ص 163.

يأتي القرار لتطبيقه من جانب أحادي وإنما بالعمل الجماعي والتدريجي، ففرنسا قامة بخداع المجتمع الدولي ووضع مجلس الأمن أمام الأمر الواقع وقامت بخرق ما تم الاتفاق عليه، فبمجرد صدور القرار سارعت إلى تطبيقه بالطريقة التي تخدم مصالحها وليس مصالح الشعب المالي عن طريق شن عملية (الهر الوحش) في 11 فيفري 2013 بعد يوم واحد من اجتماع مجلس الأمن الذي طالب بانتشار سريع للقوات الدولية لمواجهة الوضع الأمني المتدهور [1].

- **مؤشرات التسلح:** باشرت الجزائر منذ مطلع الاستقلال بالتزود بالأسلحة من الاتحاد السوفياتي الذي يعد الممول الرئيسي في هذا المجال، ومع السعي إلى تطوير واحترافية الجيش الوطني الشعبي وتزايد التحديات الأمنية في الفضاء الاقليمي للجزائر عمدت إلى زيادة معدلات الانفاق على التسلح وتنويع الموردين، مثل ألمانيا وبريطانيا أمريكا وإيطاليا وفي مقدمتهم روسيا والصين، فقد ذكرت وزارة الاقتصاد الألمانية أن الجزائر تعتبر أكبر مستورد للأسلحة خارج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في 2011 [2].

وقد بلغ الانفاق العسكري منذ 2010، 20 مليار دولار إذ قفزت ميزانية الدفاع في الجزائر من 2.6 مليار دولار في 2004 إلى 11 مليار دولار في 2013، علما أن الجزائر كانت تنفق منذ أواخر التسعينات 2.4 مليار دولار سنويا لشراء التجهيزات والمعدات الحربية، أما حجم قدراتها العسكرية بين 2009 و2010 فقد بلغ 147000 والانفاق العسكري قدر ب 5600 بليون دولار، وفي سنة 2013 و2014 زاد حجم الانفاق العسكري لتبلغ ميزانية الدفاع 20 مليار دولار بحلول سنة 2015 [3].

من خلال هذا يتضح أن الجزائر تعمل على إحداث التفوق العسكر ي على الخصوم في مجالها الجغرافي الحيوي، والتفوق بالدرجة الأولى على القدرات العسكرية للمغرب، الذي يمكن اعتباره تهديدا كامنا أو مصدر تهديد انطلاقا من حادثة اعتداءه على التراب الجزائري بعد الاستقلال في حرب الرمال 1963 وبالتالي ضرورة إحداث تفوق عسكري رادع واستمراريته لمنع تكرار مثل هذا العدوان مستقبلا خاصة في

[1] غضبان مبروك، مقال معنون ب "**التدخل العسكري في مالي ومدى مشروعيته**"، منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2014، ص 69.

[2] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص 188.

[3] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص 206.

ظل بقاء الفكر التوسعي للنظام والنخب المغربية واستمرار النزاع في الصحراء الغربية الذي تتهم المغرب فيه الجزائر بدعمها للبوليزاريو بل وتعتبر الجزائر كطرف في النزاع [1].

كما تعمل الجزائر على إحداث التوازن الاستراتيجي مع دول الضفة الشمالية لمنطقة غرب المتوسط الأوروبية من خلال تعزيز قدراتها العسكرية بأنظمة دفاعية متطورة كاقتنائها لمنظومة S300 المضادة للطائرات و منظومة الدفاع الجوي الروسية S400 وتعمل على اقتناء المنظومة الأكثر تطورا S500 والطائرات المقاتلة الروسية مثل سوخوي30 وسوخوي 35، وعزمها على اقتناء طائرات سوخوي 57 والتي تتفوق على طائرات رفاي الفرنسية وطائرات F18 التي تمتلكها اسبانيا، ولا توازيها إلا طائرات F35 التي تملكيا ايطاليا، كما أنها عززت من قدراتها البحرية بقطع من الغواصات المتطورة بحيث تمتلك الجزائر الآن ست غواصات بحرية في اسطولها العسكري من أهمها غواصات الثقب الأسود الروسية، وامتلاكها لنظام الصواريخ كورنيت أي إم المضاد للدبابات روسي الصنع، ومنظومة الدفاع الجوي"بوك-م2أي" الروسية، وحسب التقرير الروسي« NEW DEFENCE ORDER SRTATEGY RUSSIA» فإن الجزائر وقعت عقدا للحصول على 14 مقاتلة شبحية من نوع SU 57 لتكون بذلك أول زبون ستقوم الشركة المصنعة(سوخوي) بتصديرها له، كما تعاقدت الجزائر على اقتناء 14 قاذفة من نوع Su 34 و 14 مقاتلة سيادة من مقاتلات سيادة جوية من نوع Su بعقد يمتد حتى سنة 2025 [2].

وفي 2021 حققت الجزائر قفزة نوعية في هذا المجال وهذا حسب المعطيات التي قدمها تقرير موقع "غلوبال فاير باور" لسنة 2021، أتي الجيش الجزائري في المرتبة الـ 27 من أصل 140 جيشاً في العالم وحسب الموقع المختص في الشؤون العسكرية، فإن القوات البرية للجيش الجزائري تمتلك 2024 دبابة، و7000 عربة مدرعة، و324 مدفعاً ذاتي الدفع، و396 مدفعاً ميدانياً، و300 قاذفة صواريخ، كما يمتلك الأسطول العسكري الجزائري، وفق المصدر ذاته، 201 وحدة بحرية، بما في ذلك 8 فرقاطات، و10 طرادات، و8 غواصات، و65 زورق دوريات، وكاسحتا ألغام بحريتان، جاء هذا التقرير للمقارنة

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص200.
[2] المرجع نفسه، ص 201.

بين الجزائر والمغرب في الانفاق على التسلح، هذا ولم تحِد عن تقليدها المعمول به منذ عقود، والمتمثل في ضخ المزيد من الأموال في ميزانية الدفاع، فأعلنت في قانون المالية لسنة 2022 عن زيادة الميزانية العسكرية بقيمة 700 مليون يورو لعام 2022. وهو ما يعادل زيادة بنسبة 7.8٪ مقارنة بعام 2021، لتصل إلى أكثر من 9700 مليون يورو [1]

وحسب مراقبين، فقد تنامى اهتمام الجزائر بنوعية الأسلحة في الآونة الأخيرة، حيث أشارت صحيفة "ديفنسا" الإسبانية المتخصصة في السلاح والتي ذكرت أن قدرات الجيش الجزائري تعززت بأسلحة هجومية استراتيجية كصواريخ "إسكندر" التي تعتبر أقوى صاروخ تكتيكي في العالم، إضافة إلى دبابات "T-90"، ومنظومة صواريخ "بانتسير"، وهي من الأسلحة المتطورة والحديثة التي دخلت الخدمة في الجيش الروسي فقط منذ عام 2020، كذلك اقتنت الجزائر غواصات قادرة على الضرب من قاع البحر [2] في إشارة لبوادر تحول الجزائر للعقيدة الهجومية.

- **المناورات العسكرية بالذخيرة الحية:** ومن أهم المظاهر العملياتية في الآونة الأخيرة، تبرز المناورات العسكرية بالذخير الحية كتوجه جديد للعقيدة العسكرية الجزائرية والتي يمكن أن نستشف من خلالها توجيه رسائل هنا وهناك لإبراز المكانة التي تكتسيها الجزائر كقوة إقليمية، حيث تجري مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي عبر كافة النواحي العسكرية مناورات بالذخيرة الحية خاصة في المرحلة التي تلت الحراك الشعبي الذي طالب بالتغيير والتي أطلقت عليها تسمية الجزائر الجديدة بعد تولي السيد عبدالمجيد تبون رئاسة الجزائر، و إعادة النظر في علاقة الجزائر مع بعض الدول حسب تصريحات الرئيس ما يعكس توجهات الجزائر الجديدة.

وفي هذا السياق أجرى الجيش الجزائري مناورات عسكرية جوية وبرية كبرى في الناحية العسكرية الثالثة في ولاية تندوف في جنوب البلاد عند الحدود مع الصحراء الغربية والمغرب، في جانفي 2021 أطلق عليها اسم "الحزم 2021"، وتندرج هذه العملية في إطار تقييم المرحلة الأولى لبرنامج التحضير

[1] تقرير معنون ب "**إنفاق استثنائي وتقنيات جديدة وتصنيع محلي: من كسب رهان التسلح بين المغرب والجزائر في 2021؟**"، تقرير لموقع عربي بوست، منشور في 22ديسمبر2021، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2022، عبر الرابط التالي: https://arabicpost.net

[2] المصدر نفسه.

القتالي لسنة 2020-2021، بغرض ضمان تحسين وترقية الأداء القتالي لكافة تشكيلات القوات المسلحة ورفع مستوى القدرات القتالية للقوات المرابطة على الحدود الغربية للبلاد، وتأتي هذه المناورات في ظل ارتفاع درجة التوتر في هذه المنطقة من شمال إفريقيا بعد أزمة الكركرات في الصحراء الغربية، وعودة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاروي) إلى العمل المسلح ضد المغرب الذي تعتبره قوة استعمارية تحتل أراضيه، وما تلا ذلك من إقامة الرباط علاقات رسمية مع تل أبيب [1].

كما تلتها في نوفمبر 2021 مناورات عسكرية بحرية مشتركة مع القوات البحرية الروسية في عرض البحر الأبيض المتوسط وأطلق عليها "المناورة البحرية المشتركة 2021"، وتأتي بعد أقل من شهر من مناورات مشتركة للقوات الخاصة جرت في روسيا وهي الأولى من نوعها التي أجرتها وحدات من الجيش الجزائري في الخارج، يتكون الأسطول الروسي المشارك من ثلاث قطع بحرية من مفرزة سفن حربية للبحرية الروسية وهي، (الفرقاطة الأميرال غريغوريفيتش، والطواف دميتري روغاتشيف، وزورق الإنقاذ في البحر إس بي 742) التي تتبع الأسطول البحري الروسي الدائم في البحر الأبيض المتوسط، أما الجانب الجزائري فشارك بقطع بحرية عسكرية منها، (الفرقاطة حراد على متنها مروحية وسفينة التدريب صومام، وسفينة الإنقاذ المنجد، بالإضافة إلى طائرة دورية ومروحية للبحث والإنقاذ)، وتشمل المناورات عمليات وتمارين تكتيكية لاعتراض واقتحام سفن مشبوهة ومكافحة الزوارق المعادية، بالإضافة إلى عمليات البحث والإنقاذ والمساعدة في البحر، وتهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز التنسيق المشترك، كما ستشهد المناورات تدريبات على الاتصالات وتدريب فرق التفتيش وطرق السيطرة على الأضرار، وتهدف هذه المناورات المشتركة لقوات بحرية البلدين إلى تعزيز الأمن في المنطقة وتطوير التعاون العسكري الروسي الجزائري، وتبادل الخبرات بين الأساطيل [2].

[1] تقرير معنون ب "**مناورات عسكرية كبرى بالذخيرة الحية في تندوف الجزائرية على الحدود مع المغرب والصحراء الغربية**"، موقع RT روسيا اليوم، منشور بتاريخ 19 جانفي 2021، تم الاطلاع عليه 24 ماي 2022، عبر رابط الموقع: arabic.rt.com

[2] عثمان لحياني، تقرير معنون ب "**مناورات جزائرية روسية في عرض البحر الأبيض المتوسط**"، موقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 13 نوفمبر 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ماي 2022، عبر رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics

المبحث الثالث: تفاعل العقيدة العسكرية الجزائرية مع التحديات الأمنية.

ظلت العقيدة العسكرية الجزائرية تساير تلك التصورات التقليدية والتي ترتكز على المبادئ التي استمدتها من الصراعات والحروب عبر المسارات التاريخية التي مرت بها الجزائر، سواءً من خلال الثورة التحريرية الكبرى أو الجزائر المستقلة، والتي صُمِمَتْ في الأساس لمواجهة التهديدات الدولاتية المصدر لاسيما منها تلك القادمة من الحدود الغربية، أو مواجهة الأزمات الأمنية الداخلية من خلال توجه العقيدة العسكرية الجزائرية لتبني استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب والتي أصبحت تعد مرجعا دوليا في هذا المجال نظراً لنجاحها في القضاء على الظاهرة، ولم تستوعب الجزائر القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد [1] إلا بعد انتشار الإرهاب الدولي في الفضاء الإقليمي الجزائري وظهور التهديدات اللاتماثلية دوليا وإقليميا، وانتشار الاضطرابات الأمنية والسياسية في دول الجوار وتوسع رقعتها، هذا ما جعل الجزائر تعيد النظر في إدراكها لحجم تلك التهديدات والمخاطر، فوجدت نفسها في مواجهة التحديات اللاتماثلية التي أصبحت أمراً واقعا، لذا عملت على ضرورة التكيف والتأقلم الفعال مع هذه التدفقات الأمنية القادمة من دول الجوار [2].

المطلب الأول: إشكالات العقيدة العسكرية الجزائرية.

في هذا السياق سنعرض أهم الإشكالات التي قد تواجه العقيدة العسكرية نظريا وميدانيا، أما الجانب النظري من خلال الاشكال القائم بين بالمستلزم الأخلاقي المتمثل في مبادئ العقيدة العسكرية الجزائرية، ومستلزم المصالح الاستراتيجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى إشكالية تبني عقيدة دفاعية تحد من أداء القوات المسلحة لتحقيق أهداف المصالح الأمنية للجزائر إقليميا.

1. **الاشكال القائم بين الضابط الأخلاقي (المبادئ)، والمستلزم المصلحي (الأمن):** تسببت طبيعة التهديدات اللاتماثلية وانتشار الأزمات في الحدود الجزائرية وتعقدها، في بعض التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين مبادئ العقيدة العسكرية –بالخصوص مبدأ عدم التدخل–والمصالح الأمنية، ما حتم تعاملا مرنًا مع هذا المبدأ، كما يدل على ذلك موقف الجزائر من الأزمة المالية في ما يخص فتح المجال الجوي أمام الطيران الفرنسي جراء تدخله في الأراضي المالية، والدعم اللوجيستي له عن طريق التزويد

[1] بن عنتر عبد النور، مرجع سابق.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 193.

بالوقود في الجنوب بالقرب من الحدود المالية، والذي يعد سابقة في العقيدة العسكرية الجزائرية، وتناقض واضح مع مبادئها الرافض للتدخل، فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي يخلصها أي تهديد إرهابي على حدودها. ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي [1].

إنه وضع جديد بالنسبة للجزائر، ذلك أن التوتر بين المستلزمين توتر ناشئ. فلأول مرة تجد نفسها معنية مباشرة بتهديدات غير دولتية مرتفعة الحدة على حدودها، إنها محنة أمنية بالنسبة لعقيدتها، خاصة أن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مطلق، إثر حالة الفراغ في ليبية بعد انهيار الدولة وكادت تنهار الدولة في مالي، من هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطرا على أمنها القومي [2].

2. **إشكالية تبني عقيدة دفاعية:** طالما تبنت الجزائر العقيدة الدفاعية في مواجهة التحديات الأمنية خاصة منها الصلبة أي التهديدات الدولاتية المباشرة بالالتزام بالدفاع عن الحدود في حالة العدوان الأجنبي، ولكن هنالك وجهة نظر معينة ترى أن التخلي عن النهج الدفاعي في العقيدة العسكرية للجيوش العربية أصبح أمراً ضروريا للغاية والتحولات الجيوبولتيكية الراهنة تتوقع نهاية الدفاع، وهنالك عدة مبررات لهذا الطرح منها:

– العقيدة الدفاعية غير منطقية، فالمنطق الدفاعي يعني الاستخدام العقلاني والآمن للقوة، وتخفي أن الدفاع هو استراتيجية غير مريحة، حيث يتيح للمهاجم إمكانية اختيار الزمان والمكان والأهداف المتصورة.

– الفواعل العنيفة من غير الدول التي تشكل تهديدات مباشرة للأمن القومي للدول، لا تعرف سوى منطق الهجوم حيث تملأ الفراغ طالما تمكنت من ذلك، ولا تتوقف إلا بالهجوم.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص5.

2 المرجع نفسه، ص 5.

– في ظل القناعة بأن حماية الأهداف من الهجمات المحتملة غير فعال، حيث ظهرت أطروحات استراتيجية لتطوير العقيدة الدفاعية منها الدفاع النشط أو المتحرك ويسمى كذلك الدفاع الهجومي، يعتمد على استهداف المهاجم في شكل استراتيجية استباقية [1].

ففي حالة الجزائر نجد أن العقيدة العسكرية الجزائرية طالما اعتمدت على مبدأ الدفاع، أي التصدي للتهديدات والمخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط، يمكن أن يكون هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي ناجع وفعال في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التقليدية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السلامة الترابية للوطن، لكنها تكون نسبية في مواجهة التهديدات الجديدة غير الدولاتية الاتماثلية كالإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة، في ظل هذه التهديدات أصبحت العقيدة الدفاعية أقل فعالية، ومن الصعوبة بما كان مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة، لأن امتداد هذه التهديدات يكون إقليمي أحيانا عالمي، فالجزائر قضت على الإرهاب الداخلي ولم تستطع القضاء على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم داعش لأن امتداداتها خارج حدود الجزائر، فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبي، ويتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، وهنا يرى الكثير من أهل الاختصاص أنه لا بد على الجزائر من تكييف عقيدتها العسكرية بما يتوافق والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة المعقدة والمركبة. فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء على التهديدات أفضل من انتظار التهديد[2].

المطلب الثاني: تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع تحديات الأمن الإقليمي.

ساهمت المتغيرات الأمنية الحاصلة في الفضاء الإقليمي الجزائري في إعادة النظر ومراجعة التصورات التقليدية للتهديد، وإدراك مدى تأثير التهديدات اللاتماثلية الجديدة على الأمن القومي الجزائري، وظلت الجزائر ترتكز في عقيدتها العسكرية على مبدأ عدم التدخل الشؤون الداخلية للدول خاصة في ظل البيئة الأمنية الغير مستقرة، هذا ما دفع بها إلى إعادة النظر في صياغة عقيدتها العسكرية بما يتوافق والمقتضيات الأمنية للمرحلة الراهنة، وقد واجهة الجزائر عدة انتقادات على أنها لم تقدم للأمن الإقليمي ما يجب

[1] حوسين بلخيرات، مقال معنون ب **"التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"**، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة–الجزائر، المجلد 10 العدد 3، تاريخ النشر 03 أكتوبر 2018، ص 205.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 218.

باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، إلا أن هذا الرأي لا يعكس حقيقة الوضع، فالجزائر تحملت مسؤولية حماية حدودها مع الجيران وهو مجهود مضاعف باعتباره حماية لحدود الجيران في حد ذاتهم فحماية الحدود مسؤولية مشتركة، وهو ما انعكس على حجم الانفاق العسكري [1].

وقد اتجهت الجزائر إلى اجراء تغيرات جذرية في العقيدة العسكرية بعد تعديل الدستور الجزائري والذي أتاح للرئيس الجزائري إمكانية إرسال وحدات من الجيش خارج الحدود وفق ضوابط حددها الدستور الجديد، وطيلة الستة عقود الماضية من تاريخ الجزائر لم يكن مسموحا للقوات الجزائرية بالقتال في الخارج، إلا أن التحديات الأمنية التي كانت سبباً في تضرر المصالح الاستراتيجية للجزائر وأمنها الحدودي، ما استلزم إجراء مراجعة عميقة للعقيدة العسكرية الجزائرية لتتكيف مع التطورات الحاصلة في الساحة الإقليمية وقد استغلت القيادة السياسية والرئيس عبدالمجيد تبون سانحة تعديل الدستور ، لإدراج مواد تتيح إمكانية ارسال قوات من الجيش للخارج في إطار عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين تحت غطاء الشرعية الدولية أي برعاية هيئة الأمم المتحدة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية باقتراح من رئيس الجمهورية وبعد الحصول على موافقة البرلمان [2].

لقد كلف هذا التأخر في تكييف العقيدة العسكرية الجزائرية الكثير، خاصة في الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية مقارنة بقدراتها ومكانتها الإقليمية، مقابل أطراف أخرى أقل شأن وأكثر حضورا، ويعتبر التعديل الدستوري المتعلق بهذا الشأن رسالة واضحة مفادها بأن الجزائر لن تحرم نفسها من استخدام كل الوسائل التي تحقق مصالحها، كما من شانها رفع القيود التي كانت تحد وتحصر خياراتها، وتفوت فرصا أكيدة للتعامل مع المستجدات الأمنية في دول الجوار بمنطق أكثر واقعية، بما يمكن الجزائر من استعادة أدوارها ومكانتها التي تستحقها [3].

ومن أجل عدم الوقوع في مستنقعات أمنية وحروب إقليمية تتجاوز مصالح الجزائر الاستراتيجية جراء انتهاج هذا التوجه الجديد وقد تستفيد منه أطراف دولية متعددة، تم وضع محددات صارمة لأي مشاركة للجيش خارج الحدود [4].

---

[1] عمر سعداوي، "**البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2019-2020، ص 223.

[2] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص 234.

[3] عثمان الحياني، "تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية"، تقرير لموقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 09 ماي 2020، تم الاطلاع عليه في 02 جوان 2022. عبر رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk

[4] المصدر نفسه.

وفي سياق أخر يتضح من خلاله تفاعل العقيدة العسكرية الجزائرية مع التحديات الأمنية اللاتماثلية الجديدة، فقد كشفت عملية حجز 701 كلغ من الكوكايين نهاية ماي 2018 بميناء وهران، وقبلها عشرات العمليات الأمنية الدقيقة ضد مهربي المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة عن الأدوار الجديدة التي تقوم بها القوات المسلحة المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي والتي تتعدى مهامه التقليدية القديمة، فقد صار في قلب المعركة ضد جماعات الجريمة المنظمة، وتثبت مشاركة قيادات من الجيش في اجتماعات أمنية إقليمية في اطار مبادرة الدفاع 5+5 لدول غرب المتوسط ومبادرة دول الميدان الدفاعية في منطقة الساحل، بأن وزارة الدفاع الوطني تعهدت في اتفاقيات أمنية مبرمة ومصادق عليها من قبل الرئاسة، بمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتصدي للتهريب والهجرة السرية، هذا وباتت وحدات الجيش الجزائري مكلفة بإعداد تقارير دورية حول مسار الحرب على الجريمة المنظمة العابرة للقارات بكل أشكالها وارسالها للقيادة [1].

هذا وقد بادرت الجزائر فيما سبق بطرح استراتيجية أمنية في المنطقة تعتمد فيها على التعاون الأمني الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي، وقد شددت عليه كعنصر مهم في تحقيق الأمن على الصعيد الوطني والإقليمي بدول الجوار، ولتعزز الجزائر أطر التعاون الأمني الإقليمي بادرت باستضافتها لاثنين من المبادرات العملياتية، الأولى تتمثل في وحدة تبادل المعلومات الاستخباراتية التي أنشأت عام 2010 مقرها تمنراست بالجزائر تضم، الجزائر موريتانيا مالي النيجر بوركينافاسو ليبيا وتشاد، تعتبر آلية لمكافحة الإرهاب وأشكال الجريمة المنظمة، أما الثانية لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي أنشأت في 21 أفريل 2010 و مقرها تمنراست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر كمنسق و قائد في مهمة مكافحة الإرهاب عبر الوطني ميدانيا بمنطقة الساحل الإفريقي، وهي لجنة تجتمع بصفة دورية كل ستة أشهر، حيث عقدت يوم 16 سبتمبر 2015، اجتماع عادي بتمنراست برئاسة نائب وزير الدفاع السابق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي أحمد قايد صالح، وأكد على ضرورة التنسيق الإقليمي باعتماد آلية تعاون بين الأعضاء لمكافحة الإرهاب، و الاستفادة من الخبرة المكتسبة لدى الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب [2].

[1] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص 235.

[2] حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص 78.

المطلب الثالث: قراءة تحليلية في "سيمنار تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد":

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنتطرق بإيجاز لما دار من نقاش حول عقيدة الجزائر الأمنية والمستجدات التي طرأت عليها من خلال مجريات سيمنار معنون ب " تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد" من تنظيم المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية وهو معروض على منصة "You Tube" [1]، وقد وقع الاختيار على هذا الملتقى، لارتباطه بموضوع الدراسة، حيث تم من خلاله التطرق لمختلف أبعاد العقيدة العسكرية الجزائرية، والاشكالات المحيطة بتطبيقاتها ميدانيا.

استضاف سيمنار التحول الديمقراطي الدكتور عبد النور بن عنتر، الأستاذ في جامعة باريس والباحث بمؤسسة البحث الاستراتيجي بباريس، الذي قدّم دراسة بعنوان "**تحليل عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب**"، سعى فيها إلى عرض العلاقة بين التغيير الدستوري الذي غيّر نظريًا عقيدة أمنية راسخة ترفض نشر القوات الجزائرية في الخارج وبين التحول السياسي الذي يحدث في البلاد منذ خروج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من السلطة.

وفي مستهل عرض الدراسة، ميز بن عنتر بين ثلاثة أصناف من العقائد الأمنية في المنطقة العربية، الصنف الأول هو المبدأ الواقعي الذي يُؤثر الاعتماد على الذات في بناء قدرات دفاعية وطنية، تكون مستقلة عن المظلة العسكرية للقوى الخارجية، والثاني نجده في الدول التي تعتمد عقيدة أمنية هجينة، تدمج في تحقيق أمنها بين القدرات الدفاعية المحلية والاستفادة مما ينتج من تحالفات استراتيجية مع قوى خارجية، وهو ما ينطبق على غالب الدول العربية، وأخيرا عقيدة تعتمد بشكل مطلق على الخارج، تتبناها الدول التي لا تملك قدرات دفاعية مستقلة، وتركن إلى الانضواء تحت مظلة دفاعية خارجية.

بدأ بن عنتر ببيان أنّ العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تنتمي للصنف الأول، قد تأسست تاريخيًا على عدم التدخّل المزدوج: العسكري بمعنى الامتناع عن إرسال قوات إلى خارج الحدود، والسياسي بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، هذا المبدأ ظل معمولًا به منذ الاستقلال، باستثناء المشاركة في الحروب العربية ضد إسرائيل في 1967 و1973.

[1] فيديو لسمنار، " تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد"، منشور في منصة You Tube، يوم 16 ديسمبر 2020، عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=yz2v6iOkkN4

طرح الباحث زاوية أخرى للنقاش انطلاقًا من جدل المشروعية والشرعية، حيث ميز بين المشروعية التي تعتمد القرارات الدولية، والشرعية التي ترتبط بغايات الأمن القومي للجزائر ومصالحها. وشدد على أنّ الجزائر قد التزمت القرارات الدولية، لكن واقع الحال على الميدان نَحا بالقرارات الدولية بعيدًا عن معنى المشروعية وحكمته مصالح بعض الدول التي تدخلت في ليبيا. وأدرك صانع القرار أن ما جرى في ليبيا يضع الجزائر في معضلة، إذ إن المشروعية الدولية التي أعلنت التزامها كانت هي ذاتها، على نحو خلف مخاطرَ وتهديدات تمس شرعية هذا التدخل من وجهة نظر أمن الجزائر، وقد عرّج الباحث على النقاشات الأكاديمية حول مسألة جدوى التدخل وربطه بمدى القدرة على إنجاز غايات الاستقرار والسلام.

وفي ضوء اقتراب مصادر التهديد من الحدود وتهديد سلامة أراضي الجزائر ومصالحها، وهو أمر غير مسبوق (مثال التهديدات الناجمة عن تدهور الوضع الأمني في ليبيا ومالي)، ثار الجدل حول عقيدتها الأمنية، وزاد الاهتمام بسؤال أولوية التمسك بالمستلزم الأخلاقي أم بالمستلزم الأمني. ألقت هذه المخاطر المتصلة بعدم التدخل بظلالها على النقاشات حول التعديل الدستوري الأخير القاضي بالسماح بنشر قوات جزائرية في الخارج، فتداعيات الاضطرابات الأمنية في ليبيا بلغت حد تهديد الموارد الطاقوية في داخل الجزائر (حادثة اقتحام منشأة تيقنتورين الغازية جنوب شرق الجزائر عام 2013).

استعرض بن عنتر أيضًا تداعيات الأزمة الأمنية في مالي وكيف دفعت بالمراقبين إلى توقع تحولات في عقيدة الجزائر الأمنية. وبيّن الباحث أنّ هذه العقيدة عرفت تعديلًا واضحًا مع حالة مالي بما أشّر على تحوّل براغماتي (السماح للطائرات الحربية الفرنسية باستعمال الأجواء الجزائرية أثناء عملياتها العسكرية في مالي عام 2012)، ثم جاء لاحقًا التحول القانوني بطرح التعديل الدستوري أطر إرسال القوات إلى الخارج وحصره في عمليات حفظ السلام فقط، وذلك ليس تدخلًا بالمعنى العسكري المنفرد المرتبط بمصالح الدولة الخاصة، بل يبقى مساهمة في تحرك جماعي دولي في ظل مشروعية أممية.

كان ثمة ما يدفع صوب مراجعة العقيدة العسكرية التي لم تتغير عبر تعديلات دستورية عدة عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، وبرز فهمٌ يقول بأن التمسك بهذه العقيدة لم يكن تمسّكا مطلقا، فتاريخيا يمكن تلمس أمارات لمراجعة جزئية على هذه العقيدة، جاءت تماشيا مع مقتضيات الوضع الأمني في المنطقة، وظهرت بوضوح في حالة مالي، إذ رفعت الجزائر على مستوى الخطاب شعار رفض التدخل في مالي، لكنها عمليا أتاحت المجال الجوي الجزائري للقوات الفرنسية لاستخدامه في عملياتها في مالي، كما أتاحت خدمات لوجستية في الإطار ذاته لفرنسا، فالأمر إذا خضع لمواءمات عملية تفرضها الأوضاع الأمنية.

ثم أوضح الباحث أن التعديلات الدستورية من الوجهة النظرية ترتبط بالتحول السياسي في الجزائر لكنه استدرك موضحا أن الحالة الجزائرية لم تشهد إلى الآن انتقالًا ديمقراطيا بالمعنى المعروف، ولا نزال إزاء انتقال داخل النظام في حالة الجزائر، وأنه من الصعوبة مقاربة الأمر وفق مبادئ الرقابة المدنية على القوات المسلحة، فالحال لا تعكس سمات الرقابة المدنية في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

من هذا المنطلق يظل التعديل الدستوري محل البحث أبعد ما يكون عن أن يشكل إخضاعا للقوات المسلحة الجزائرية للرقابة البرلمانية، صحيح أن الدستور لم يخول رئيس الجمهورية صلاحية نشر قوات خارج حدود الجزائر، تاركا لغرفتي البرلمان التصويت على مثل هذا القرار بأغلبية الثلثين، لكن من واقع عملي، لا يؤشر هذا على تحكم ديمقراطي في سلوك القوات المسلحة، بل هذا التعديل له وجهة سياسية بحتة، غايتها تجنيب السلطة التنفيذية الضغوط الخارجية لإرسال القوات في إطار عمليات السلام، ومنحها مبررا ينطلق من التذرع باستقلالية البرلمان وفق هذه المادة الدستورية. واشتراط تصويت البرلمان لا يعني تحكما ديمقراطيا على نحو ما يوحي به النص الدستوري، طالما أن البرلمان عمليا تهيمن عليه السلطة التنفيذية.

أعقب ذلك مداخلات المشاركين والمتابعين، عبر تطبيق زووم ومنصات التواصل الاجتماعي للمركز العربي. وقد شملت هذه المداخلات جوانب الموضوع النظرية، فضلا عن تساؤلات وتعليقات تتعلق بحالة الجزائر

الخاتمة

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي نختتم بها بحثنا هذا، والتي يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لأبحاث أخرى تعنى بدراسة وتحليل مواضيع ذات صلة.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة تسليط الضوء على مسألة في غاية الأهمية ترتبط بشكل مباشر بالأمن القومي الجزائري، حيث تتعلق بنمط تفاعل العقيدة العسكرية الجزائرية تجاه القضايا والأزمات التي يشهدها الجوار الجزائري، والتي شكلت تحديات أمنية أثرت بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري، وعليه تم صياغة اشكالية مركبة، تطرح تساؤلاً حول ماهية التحديات الأمنية المنتشرة في الفضاء الإقليمي الجزائري؟ وكيف تفاعلت العقيدة العسكرية مع هذه التحديات؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية والوصول إلى نتائج بحثية مرضية تم الاعتماد على التسلسل في طرح الأفكار المرتبطة بالموضوع وتحليلها من خلال تقديم بناء مفاهيمي ونظري في الفصل الأول، والتطرق في الفصل الثاني للعقيدة العسكرية الجزائرية وتطوراتها في ظل التحديات الأمنية الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر على الأمن القومي.

أما من ناحية البناء المفاهيمي والنظري للدراسة، تبين أن مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة إلى حدٍ ما حيث أنه لا يوجد اتفاق موحد على تعريفه نظرا لارتباطه بحقل الدراسات الأمنية التي عرفت نقاشات نظرية تهتم بظاهرة الأمن الدولي، وقد تطورت هذه الحوارات النظرية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي كانت عاجزة عن تفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية خلال فترة الحرب الباردة وما سبقها من أحداث دولية منها الحربين العالميتين، لذا فقد تطور مفهوم الأمن بتطور الحقل النظري للدراسات الأمنية، وقد تأثر هذا المفهوم بالطرح الواقعي خاصة في مرحلة الحرب الباردة، والذي يعتبر أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية كما يعتبر أن استخدام القوة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد ساهمت الدراسات النقدية وعلى رأسها مدرسة كوبنهاجن في إثراء مفهوم الأمن، بإضافة فواعل جديدة من غير الدول لها تأثيرها على الأمن الدولي والعلاقات الدولية بصفة عامة، إلى جانب إضفاء وحدات تحليل متعددة زيادة على الدول منها (مستوى الفرد والمجتمع، والمستوى الإقليمي).

كما خلصنا إلى أن المقاربات النظرية النقدية من خلال طرحها لنظرية مركب الأمن الإقليمي، قد أشارت إلى تأثر أمن الدول بما يحيط بها في الفضاء الإقليمي، حيث ترى بوجود ارتباطات أمنية بين مجموعة من الدول تشترك في إطار جغرافي واقليمي واحد، والتي يؤدي عدم الاستقرار في أحداها إلى حدوث اضطرابات أمنية وسياسية في باقي الدول أو في بعضها، وينذر بأن ينتقل عدم الاستقرار عبر الحدود ليشمل المنطقة ككل، وتركز هذه النظرية في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

وقد أظهرت الدراسة تأثير العولمة على مفهوم الأمن من خلال ظهور فواعل جديدة فرضت على الدول إعادة صياغة آليات واستراتيجيات أمنية بديلة قادرة على حماية الأمن القومي للدول من التهديدات الجديدة ذات الطبيعة اللاتماثلية وتحديد أساليب مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التهديدات.

هذا ما ينطبق على الأمن القومي الجزائري والتحديات المحيطة به، على ضوء اتساع النطاق الجيوسياسي المضطرب على طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار، وتأثره بالتهديدات الجديدة اللاتماثلية في الفضاء الإقليمي الجزائري المرتبط جغرافيا بدول الساحل الافريقي والفضاء المغاربي الذي يتسم بالخطورة نظرا للفراغ الأمني والمؤسساتي في دول المنطقة، هذا ما أعطى هامشا للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة للتوغل في العمق الجزائري لتنفيذ مخططات إجرامية، وتعتبر حادثة الهجوم على المركب الغازي تيقنتورين من نتائج انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري، ما استدعى ضرورة إدراك الجزائر لهذه التهديدات وتكييف العقيدة العسكرية الجزائرية لمواجهة مثل هذه التهديدات التي صارت تشكل تحديا على الأمن القومي الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي ترتكز عليها العقيدة العسكرية الجزائرية ومن أهم هذه المبادئ عدم التدخل المزدوج في الشؤون الداخلية للدول، فقد وضعت العقيدة العسكرية الجزائرية بين خيارات متناقضة، إما الالتزام بالضابط الأخلاقي وهو رفض التدخل في شؤون الدول، أو التكيف مع المقتضيات الأمنية والمصالح الاستراتيجية بلعب دورها إقليميا كما ينبغي لمكانتها كقوى إقليمية، فكان التأكيد على ضرورة تغير السلوك الخارجي للجزائر موازاة مع ما يتوافق وصيانة أمنها الداخلي، ناهيك عن كون المبادئ المشكلة للعقيدة العسكرية الجزائرية وضعت موضع الانتقاد بالنظر إلى مساهمتها في تعطيل الدور المنتظر من الجزائر، خاصة على مستوى القضايا والأزمات المحيطة بحدودها، لتقف السياسة الخارجية الجزائرية موقف المتخبط في مجاراة ما يطرأ من تصاعد في وتيرة

الصراعات وما حملته من تداعيات، بلغ تأثيرها العمق الاستراتيجي الجزائري، وعليه يمكن القول أن المبادئ المشكلة للعقيدة العسكرية للجزائر تحمل كثير من الحكمة والعقلانية، خاصة ما تعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وما يمثله من صون لسيادة ووحدة الدول، غير أن النظرة المصلحية ومتطلبات القيادة الإقليمية تستلزم التكيف مع كل التطورات الحاصلة، والاستعداد لكل السيناريوهات المحتملة، وبالتالي إعادة النظر في مدى ومجال الأخذ بهذه المبادئ بالنظر إلى ملاءمتها مع صيانة الأمن الداخلي للجزائر، وعدم تعارضها مع مستلزمات المكانة الإقليمية المؤثرة، وضرورة لعب أدوار أكثر أهمية على مستوى مجال تأثيرها الجغرافي. فكانت محاولات التكيف الإيجابي من خلال تصورات القيادة الجديدة في الجزائر، التي حملت على عاتقها تطوير العقيدة العسكرية للجزائر من خلال بعض المظاهر التي توضح ذلك ونلخصها فيما يلي:

- الزيادة المتسارعة في الانفاق على التسلح وهذا ما يتضح من خلال الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع هذا من الناحية الكمية، أما فيما يخص نوعية التسلح فقد يتضح لنا من خلال ما أشارت إليه صحيفة "ديفنسا" الاسبانية المتخصصة في السلاح أن الجزائر تعززت بأسلحة هجومية وهذا ما يطرح فرضية التحول من العقيدة الدفاعية على العقيدة الهجومية.

- كما أن التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 والذي يتيح ارسال وحدات من الجيش الجزائري للعمل خارج الحدود، وهو الأمر الذي كان طيلة ستة عقود مضت غير ممكن، لذا نستشف من خلال هذا التوجه الجديد تعديلات جذرية ومهمة على العقيدة العسكرية الجزائرية والتي كانت تستند على مبدئ عدم اشراك الجيش في عمليات خارج الحدود، وقد حدد الدستور الجديد بعض الضوابط التي تحكم هذا الاجراء من أجل تفادي استغلال هذه الرخصة الدستورية في تدخلات غير مشروعة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

الموسوعات

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "الموسوعة السياسية "، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1979.

الكتب:

2. القرآن الكريم

3. ابن ماجة، سنن ابن ماجة ج 2.

4. أحمد حسن محمد حسين، "**العقيدة العسكرية الإسلامية دراسة ومنهج ومقارنة**"، الطبعة الأولى، مكتبة وهيبة القاهرة-مصر، 1998.

5. أمينة حلال، "**التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط الغربي**"، النسخة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة-قطر، 2021.

6. بهلول نسيم، "**الامن القومي: المفهوم، الحراك والأركان**" في وليد عبد الحي، "**مفهوم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**" دار حامد للنشر والتوزيع عمان-الأردن، 2015.

7. بهلول نسيم، "**حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.

8. بهلول نسيم، "**مقدمة المشرف**"، في بهلول نسيم "**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**"، دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2015.

9. جهاد عودة، "**العقائد الاستراتيجية**"، المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى 2020 القاهرة-مصر.

10. جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**"، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.

11. سليم قسوم،" **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

12. سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان العدد 19، 2008.

13. سمية صحراوي، "**اتحاد المغرب العربي بين البعد التاريخي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، في: أمين البار "**قراءات سياسية في عدة قضايا وملف ات دولية**"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة مصر، 2018.

14. طارق محمود شكري، "**العقيدة العسكرية وتطوراتها**"، الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2016.

15. عامر مصباح، "**نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**"، دار الكتاب الحديث القاهرة، الطبعة الأولى2011 .

16. عبد الرحمان حسن الشهري،" **تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية**"، فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى، الرياض المملكة العربي السعودية 2002.

17. علي عباس مراد،" **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**"، ابن النديم للنشر والتوزيع الجزائر، دار الروافد الثقافية–ناشرون بيروت لبنان الطبعة الأولى 2017.

18. فاطمة الزهراء أحمد بن يحي، "الأمن **في عالم ما بعد الحرب الباردة" من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني**"، في أمين البار، "**قراءة سياسية في عدة قضايا وملفات دولية**"، المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى،2018 .

19. فول مراد، "**الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن**"، في:بهلول نسيم، "**حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

20. ليندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع عمان الأردن2011 .

21. محمد عبد القادر الداغستاني،" **النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية دراسة تحليلية بضمنها تطور النظريات العسكرية عبر تاريخ فن الحرب**"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان–الأردن 2001.

22.مصطفى محمود منجود،" **الابعاد السياسية لمفهوم للأمن في الإسلام**"، المعهد العلمي للفكر الإسلامي القاهرة 1996.

مؤلف جماعي، "**الفصل السابع: صلة الاستراتيجية بالسياسة والمعنويات والمذاهب العسكرية**"، في مصطفى طلاس، "**الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الجزء الأول**"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق–سوريا طبعة 2011.

23. ميلود عامر حاج، "**الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**"، دار جامعة نايف للنشر الرياض–المملكة العربية السعودية، 2016.

24. ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي بيروت–لبنان، 1985.

المذكرات:

أطروحات الدكتوراه

25.بوسكين سليم، "العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021.

26.جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011

27.رياض بوزرب، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري، إدراك-تهديد-استجابة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018-2019.

28.سليم بلحاج، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2020-2021.

29.عمر سعداوي، "البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2019-2020.

30.فيروز مزياني، "تحولات البيئة الأمنية الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2020-2021.

31.مزارة زهيرة، "الاستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة الجزائر، فرنسا"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف-الجزائر، 2017.

32.نبيل بويبية، "الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.

مذكرات ماجستير

33.سليم بوسكين،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعة 2014-2015.

34.قلاع الضروس سمير، "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

35.جلال حدادي، "الأمن الجزائري في إطار استراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد احداث 11 سبتمبر "2001، أطروحة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو-الجزائر،2015.

المقالات:

1. بوكبشة محمد، مقال معنون ب "**الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية**"، منشور في مجلة الجيش العدد 687 أكتوبر 2020.

2. صالح زياني، مقال معنون ب " **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، منشور في مجلة الفكر العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2017.

3. فلاك نورالدين، مقال معنون ب "**دور العقيدة الأمنية الجزائري في مواهة التحديات الأمنية الجديدة**"، منشور في مجلة الأستاذ الباث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 04 العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر، 2019.

4. إبراهيم بن دايخة، مقال معنون ب "**مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة**"، منشور في مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 05 العدد 02، 2021.

5. أنوار بوخرص، "**الجزائر والصراع في مالي**" دراسات أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، 2012.

6. بن صغير عبد العظيم وتبينة راوية، مقال معنون ب " **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**"، منشور في مجلة الفكر، المجلد 14 العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، جوان 2019.

7. توفيق بوستي، مقال معنون ب "**الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء**"، منشور في مجلة أبحاث.

8. جارش عادل، "**مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا،2017

9. جراية صادق، مقال معنون ب " **تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، جامعة حمة لخضر الوادي، جانفي2018.

10. حسين بوقارة، حمد دردور، "**المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**"، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، المجلد 09 العدد 01، جامعة الجزائر 3، فيفري 2021.

11. حوسين بلخيرات، مقال معنون ب **"التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"**، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر، المجلد 10 العدد 3، تاريخ النشر 03 أكتوبر 2018.

12. رؤوف بوسعدية، مقال معنون ب **"دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جامعة الحاج لخضر باتنة-لجزائر، 2016، ص 160.

13. سليم بوسكين، مقال معنون ب **"العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر الواد -الجزائر، المجلد 10 العدد 02، سبتمبر 2019.

14. طيايبة ساعد، بورنان عبد الرحمان، مقال معنون ب **"تطور العقيدة العسكرية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"**، منشور في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر المجلد 06 العدد 01، 2022.

15. عبد النور بن عنتر، مقال معنون ب **"البعد الافريقي للأمن القومي الجزائري"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، جامعة الجزائر 03 ،2018.

16. عبد النور بن عنتر، مقال معنون ب **"عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"**، مركز الجزيرة للدراسات، عبر رابط الموقعhttps://studies.aljazeera.net/ar منشور_بتاريخ 02 ماي 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04 ماي 2022.

17. غضبان مبروك، مقال معنون ب **"التدخل العسكري في مالي ومدى مشروعيته"**، منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2014.

18. فيروز مزياني، مقال معنون ب **"العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07 العدد 02، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2020.

19. محمد يوسف خليل، مقال معنون ب **"إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"**، منشور في مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية المجلد الثاني العدد التاسع، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، ديسمبر 2020.

20. مهيب الرفاعي، مقال معنون ب **"عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"**، منشور في موقع العربي الجديد، بتاريخ 23 ديسمبر 2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2022، رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk

ملتقيات

1. غراف عبد الرزاق، مداخلة معنونة ب "**دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الازمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية انموذجا**"، الطبعة الثانية من الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ومخبر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في التجربة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، 31/30 جانفي 2017.

المصادر:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية رقم 76 الصدارة بتاريخ 08 ديسمبر 1996 السنة الثالثة والثلاثون، المعدل ب: "القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002" و"القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008".

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الثالثة والخمسون العدد 14، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مارس 2016.

4. ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس المواد 34، 35، 35، 36، 37، 38، هيئة الأمم المتحدة.

كتب أجنبية

Albert Chapman, Military Doctrine: A Reference Handbook, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, United States of America, 2009.

تقارير:

1. تقرير رأي القدس، "**المغرب والجزائر: قصف الشاحنات بعد وقف الغاز؟**" القدس العربي، عدد 03 نوفمبر 2021، عبر الرابط: https://www.alquds.co.uk

2. تقرير معنون ب "**إنفاق استثنائي وتقنيات جديدة وتصنيع محلي: من كسب رهان التسلح بين المغرب والجزائر في 2021؟**"، تقرير لموقع عربي بوست، منشور في 22ديسمبر2021، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2022، عبر الرابط التالي: https://arabicpost.net

3. **تقرير معنون ب** "مناورات عسكرية كبرى بالذخيرة الحية في تندوف الجزائرية على الحدود مع المغرب والصحراء الغربية"، **موقع** RT **روسيا اليوم، منشور بتاريخ 19 جانفي 2021، تم الاطلاع عليه 24 ماي 2022، عبر رابط الموقع:** arabic.rt.com

4. رضا شنوف، " **لهذه الأسباب أغلقت الجزائر مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية**"، القدس العري، عدد 24 سبتمبر 2021، عبر الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk

5. عائد عميرة، "**أي دور ل إسرائيل في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية؟**"، منصة نون بوست الالكترونية، نشر التقرير بتاريخ 11 نوفمبر 2021، عبر الرابط:
https://www.noonpost.com/content/42329

6. عثمان الحياني، "تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية"، تقرير لموقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 09 ماي 2020، تم الاطلاع عليه في 02 جوان 2022. عبر رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk

7. عثمان لحياني، "**الجزائر تتهم القوات المغربية بقصف شاحنات عائدة من نواكشط ومقتل ثلث مواطنين**"، تقرير موقع العربي الجديد، نشر بتاريخ 03 نوفمبر 2021، تم الاطلاع عليه في 29 ماي 2022، عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics

8. عثمان لحياني، تقرير معنون ب "**مناورات جزائرية روسية في عرض البحر الأبيض المتوسط**"، موقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 13 نوفمبر 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ماي 2022، عبر رابط الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics

9. فيديو لسمنار، " تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد"، منشور في منصة You Tube، يوم 16 ديسمبر 2020، عبر الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=yz2v6iOkkN4

10. قراءة تحليلية في سمنار "**تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد**"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، منشور بتاريخ 16 ديسمبر 2020عبر الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/Democratic-Transition-Seminar-the-New-Constitutional-Amendment-and-Algerian-Security-Ideology.aspx

وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، فيديو لمؤتمر صحفي، الجزائر تُعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب رسمياً، عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=UTkE5lCKdAc

الفهرس

الفهرس:

المقدمة: 2

الفصل الأول: البناء المفاهيمي والنظري للدراسة 10

المبحث الأول: الأطر المعرفية لمفهوم الأمن. 11

المطلب الأول: مفهوم الأمن. 11

المطلب الثاني: مستويات الأمن. 14

المطلب الثالث :مفهوم الأمن وفق المقتربات النظرية. 18

المبحث الثاني: إطار العقيدة العسكرية. 22

المطلب الأول: بناء مفاهيمي حول العقيدة العسكرية. 23

المطلب الثاني: أنواعها العقيدة العسكرية وأهميتها. 26

المطلب الثالث: مكونات العقيدة العسكرية والعوامل المؤثرة في صياغة. 28

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية. 31

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني. 31

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة والمفاهيم ذات الصلة. 32

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية. 35

الفصل الثاني: أثر التحديات الإقليمية على العقيدة العسكرية الجزائرية. 37

المبحث الأول: التحديات الإقليمية في الفضاء الإقليمي الجزائري. 38

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية في الفضاء الإقليمي الجزائري. 38

المطلب الثاني: أهم القضايا الأمنية في الفضاء الإقليمي الجزائري. 42

المطلب الثالث: تأثير التحديات الإقليمية على الأمن القومي الجزائري. 46

المبحث الثاني: العقيدة العسكرية الجزائرية. 47

المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية..... 48
المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية. 49
المطلب الثالث: تطور العقيدة العسكرية الجزائرية من 2010 إلى 2021. 53
المبحث الثالث: تفاعل العقيدة العسكرية الجزائرية مع التحديات الأمنية..... 63
المطلب الأول: إشكالات العقيدة العسكرية الجزائرية. 63
المطلب الثاني: تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع تحديات الأمن الإقليمي..... 65
المطلب الثالث: قراءة تحليلية في "سيمنار تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد":
..... 68
الخاتمة:..... 72
المصادر والمراجع:..... 76

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفكيك مختلف أبعاد العقيدة العسكرية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بدورها في مواجهة التحديات الأمنية بمختلف أنواعها مع التركيز على التهديدات اللاتماثلية التي شهدها الفضاء الإقليمي الجزائري، بحكم التحولات الجيوبوليتيكية التي أفرزتها العولمة، وما تبعها من ظواهر أمنية مهددة لإستقرار دول المنطقة وانسياب هذه التهديدات عبر الحدود لتضرب العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، هذه الأزمات الأمنية وضعت الجزائر وبحكم مكانتها الإقليمية في مواجهة خيارات استراتيجية قد تتعارض مع مبادئ السياسة الأمنية والعقيدة العسكرية الجزائرية والتي من أهمها عدم التدخل السياسي والعسكري في شؤون الدول الأخرى، هذا المبدأ الذي يرى البعض أنه غير مجدي خاصة في ظل تنامي الاخطار المحيطة بالجزائر من كل الاتجاهات، وعليه يتوجب على الجزائر تكييف عقيدتها العسكرية لتكون ذات فعالية أكبر في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، ومن هنا يتضح أن الجزائر تسير نحو هذا الاتجاه من خلال إجراء بعض تعديلات التي مست عقيدتها العسكرية، وهنا ويطرح البحث الدوافع الأمنية والاستراتيجية التي تدفع الجزائر لتغيير عقيدتها العسكرية كما ويطرح كذلك التحديات التي ستواجه الجزائر أثناء هذا التغيير.

Abstract in English

This study aims to analyze and dismantle the various dimensions of the Algerian military doctrine, particularly with regard to its role in addressing security challenges of all kinds with a focus on the asymmetric threats witnessed in the Algerian regional space, due to the geopolitical transformations brought about by globalization, and the subsequent security phenomena that threaten the stability of the countries of the region and the flow of these threats across borders to strike the strategic depth of Algerian national security, these security crises have placed Algeria and its regional standing in the face of strategic options that may conflict with the principles of Algerian security policy and military doctrine, the most important of which is the non-political and military interference in the affairs of other countries, this principle, which some consider useless, especially in light of the growing dangers surrounding Algeria from all directions, and therefore Algeria must adapt its military doctrine to be more effective in the face of regional security challenges, hence it is clear that Algeria is moving in this direction through some modifications that have affected its military doctrine, and here the research presents the security and strategic motives that Algeria is pushing to change its military doctrine...